هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

التقرير السنوي

٢٠٠٥

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

جدول المحتويات

- **رؤية صاحب الجلالة لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**
- **كلمة الرئيس التنفيذي للهيئه**
- **هيئة تنظيم قطاع الاتصالات**
  - رؤية ورسالة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
  - مجلس المفوضين
  - الهيكل التنظيمي
- **الملخص التنفيذي**
- **إنجازات الهيئة في عام ٢٠٠٥**

١. تحرير قطاع الاتصالات الثابتة

أ. الترخيص
- نظام التراخيص الجديد
- إصدار الرخص الفئوية والفردية

ب. تنظيم قطاع الاتصالات
- الإطار التنظيمي لالتزامات الخدمات الشمولية
- تعليمات الربط البيني
- الوثائق الاستشارية
  - وثيقة حماية المنافسة
  - وثيقة الكفالات المالية
  - وثيقة جمع البيانات المتعلقة بقطاع الاتصالات ونشرها
  - مقترحات الرسوم السنوية للرخص
  - وثيقة تعليمات تنظيم نقل الصوت عبر بروتوكول الانترنت (VoIP)

٢. تنظيم الترددات

٣. تنظيم قطاع البريد

٤. التنظيم نحو تحفيز بيئة المنافسة في المملكة
- خيار المستهلك
- برنامج قابلية نقل الأرقام الخلوية
- تعليمات اختيار المشغل والمشغل المسبق
- خدمات المشتركين
- جودة الخدمات
- مشاريع ريادية
- التسعير
- الموافقات النوعية
- خطة الترقيم الوطنية/ السجل الوطني للترقيم

٥. تنمية الموارد البشرية

التدريب والمشاركات الداخلية والخارجية

- المشاركة في فعاليات ودورات تدريبية خارجية
- المشاركة في فعاليات ودورات تدريبية داخلية
- إنجازات اخرى

٦. فعاليات استضافتها الهيئة لعام ٢٠٠٥

- ورشة العمل الاقليمية حول تطبيق وتنظيم سياسات النفاذ الشامل والخدمة الشاملة
- الاجتماع الثاني لمجموعة العمل العربية الإقليمية للمرأة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

٧. فعاليات شاركت فيها الهيئة لعام ٢٠٠٥

- ملتقى ومعرض (Supercomm) لمزودي ومشغلي خدمات الاتصالات
- اجتماع شبكة الهيئات العربية لتنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- **خطط الهيئة لعام ٢٠٠٦**

- **الحسابات الختامية لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات**

ملحق ١: قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة/ حقائق وأرقام
ملحق ٢: جدول يبين شركات الاتصالات المرخصة في المملكة حتى نهاية عام ٢٠٠٥
ملحق٣: برنامج الترخيص الإضافي تطبيقا للسياسة العامة للحكومة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد.

رؤية جلالة الملك المعظم لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

"إدراكاً منا بأن استثمار القطاع الخاص هو المحرك الحقيقي للتنمية الاقتصادية المستدامة، فقد اعتمدنا خطة عمل تهدف إلى تشجيع هذا الاستثمار في القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الأردني، وتتضمن هذه الخطة سنّ التشريعات الهادفة إلى تحرير هذه القطاعات من خلال الخصخصة والتنظيم الملائم وضمان المنافسة العادلة."

كلمة الرئيس التنفيذي للهيئة

لقد تنامى الدور الذي يضطلع به قطاع الاتصالات وتكنولوحيا المعلومات في المملكة في تعزيز التنمية المستدامة، وحلّق بآفاق واسعة ضاماً تحت جناحيه مسيرة العمل المبارك، والإرادة القوية التي تحلى بها العاملون في هذا القطاع الحيوي المهم، واضعين نصب أعينهم الرؤية الملكية بشموليتها واستشرافها المستقبل البعيد، إلى أن حقق هذا القطاع انجازات رائدة تعكس مدى الاهتمام الذي شهده عبر سنوات مضت.

ولعل القارئ الكريم يدرك من خلال صفحات هذا التقرير مدى الإنجاز الذي تحقق في مسيرة هذا القطاع المهم على الاصعدة الفنية والاقتصادية والإدارية كافة، والتي تكفل مسيرة تنظيم هذا القطاع، فالكل مدرك تماماً أن نجاح هيئة تنظيم قطاع الاتصالات في اداء مهامها سيؤول إلى نجاحات متتالية ومتواصلة للسوق، ونجاحها بالتالي سيصيب جميع اطراف المعادلة التي نسعى في الهيئة إلى الحفاظ على توازنها على الرغم من وجود العراقيل التي تعتري طريق العمل.

لقد حاز العام ٢٠٠٥ - بما تضمنه من إنجازات مختلفة -على إعجاب المهتمين على الصعيد المحلي والدولي من وجهة نظرنا، وذلك لما شهده من خطوات جريئة قامت بها الهيئة تنفيذاً للسياسة العامة للحكومة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد، فكان مشروع تحرير قطاع الاتصالات الثابتة بجوانبه كافة يشهد النجاحات الملموسة، وكان هذا المشروع يرى النور شيئاً فشيئاً من خلال سواعد العمل التي تكفلت به، وألقت على عاتقها مسؤولية الإنجازالمبارك برؤى ملكية وإرادة قوية، ما كانت لترتقي إلى سماء المجد لولا الإيمان الخالص بقدسية العمل، ومهنية الأداء وشفافيتة، وتقبل النقد البناء.

ومن هذا المنطلق، فإننا على يقين بأن مسيرة الإنجاز لم تنته بعد، وحلقات الإبداع لم تستكمل باستكمال تحرير القطاع، بل نعتبر هذا المؤشر هو مؤشر البداية، من خلال رعاية المنافسة في السوق الأردني بمؤسساته وشركاته الرائدة، والتي ستؤول بالنهاية إلى إيجاد بيئة اتصالات متطورة، ينعم بها المواطن الأردني، وتقر بها عين مولانا جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم.

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

النشأة:

أنشئت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بموجب قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥، كمؤسسة حكومية مستقلة معنية بتنظيم قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وتنفيذاً لأحكام قانون الخدمات البريدية المؤقت رقم (٥) لعام ٢٠٠٢ وتعديلاته، بدأت الهيئة بتولي مهام تنظيم قطاع البريد في المملكة ومراقبة جميع مقدمي الخدمات البريدية ومراقبة التزامهم بنصوص القانون.

المسؤولية:

وفقا لقانون الاتصالات تقع على الهيئة مسؤولية " تنظيم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة وفقا للسياسة العامة المقررة لضمان تقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمستفيدين بسوية عالية وأسعار معقولة، وبما يحقق الأداء الأمثل لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات."

من جانب آخر، تقوم هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، وبحسب قانون الاتصالات، بالعمل وبشكل مستقل عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ولكن وفقا للسياسة العامة للحكومة.

وفيما يتعلق بدور الهيئة في قطاع البريد، تنص المادة (٩) من قانون الخدمات البريدية المؤقت رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ على أن " تتولى الهيئة المهام والصلاحيات التالية :

أ . وضع الأسس التي يلتزم مشغل البريد العام بمراعاتها عند تحديد بدل الخدمات التي يقدمها بموجب الحق الحصري الممنوح له وفقا لأحكام المادة (١٢) من هذا القانون.

ب. إصدار الرخص لمشغلي البريد الخاص بموجب نظام يصدر لهذه الغاية تحدد فيه أسس الترخيص وشروطه والرسوم التي تستوفيها الهيئة مقابل ذلك.

ج. مراقبة تنفيذ مشغل البريد العام لشروط عقد الأداء المبرم معه وتقديم تقرير بذلك إلى الوزير خلال شهرين من نهاية كل سنة مالية وفي أي وقت آخر تراه ضروريا مرفقا به توصياتها بهذا الخصوص.

د . مراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون والتحقيق في أي مخالفة لأحكامه واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

رؤية ورسالة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

الرؤية

بيئة اتصالات تنافسية متطورة ومنظمة ومتاحة للجميع.

الرسالة

"ضمان توفر خدمات اتصالات وتكنولوجيا معلومات متقدمة ذات جودة عالية لكافة المستفيدين بأسعار عادلة ومقبولة وفي متناول الجميع، من خلال العمل مع كافة الجهات ذات العلاقة، باستقلالية وانفتاح وشفافية لإيجاد بيئة تنظيمية عادلة تشجع التنافسية والاستثمار. وبذلك تلبية متطلبات المملكة من خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على المدى البعيد."

مجلس المفوضين

- **اعضاء مجلس المفوضين**

- **معالي المهندسة منى نجم/ رئيس مجلس المفوضين**
  من تاريخ ٢٠٠٢/١١/١ لغاية ٢٠٠٥/١١/٨
  تم قبول استقالتها اعتبارا من تاريخ ٢٠٠٥/١١/٨

- **عطوفة المهندس مامون بلقر/ نائب الرئيس – عضو مجلس المفوضين**
  من تاريخ ٢٠٠٢/١١/١ لغاية تاريخه
  وقد تولى مهام الرئيس التنفيذي بالإنابة من تاريخ ٢٠٠٥/١١/٨ لغاية ٢٠٠٦/٣/١٨

- **عطوفة المهندس محمد الخصاونه/ عضو مجلس المفوضين**
  من تاريخ ٢٠٠٢/١١/١ لغاية تاريخه

- **عطوفة الاستاذة مصون شقير/ عضو مجلس المفوضين**
  من تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٢ لغاية تاريخه

- **عطوفة السيد فادي قعوار/ عضو مجلس المفوضين**
  من تاريخ ٢٠٠٢/١١/١ لغاية تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٣

- **عطوفة السيد موفق ابو عاقوله / عضو مجلس المفوضين**
  من ٢٠٠٥/٦/٩ لغاية تاريخه (تم تعيينه خلفاً للسيد فادي قعوار)

صدر قرار لمجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٧ يقضي بتعيين عطوفة الاستاذ الدكتور أحمد حياصات رئيسا لمجلس مفوضي الهيئة. وقد باشر عمله بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٩.

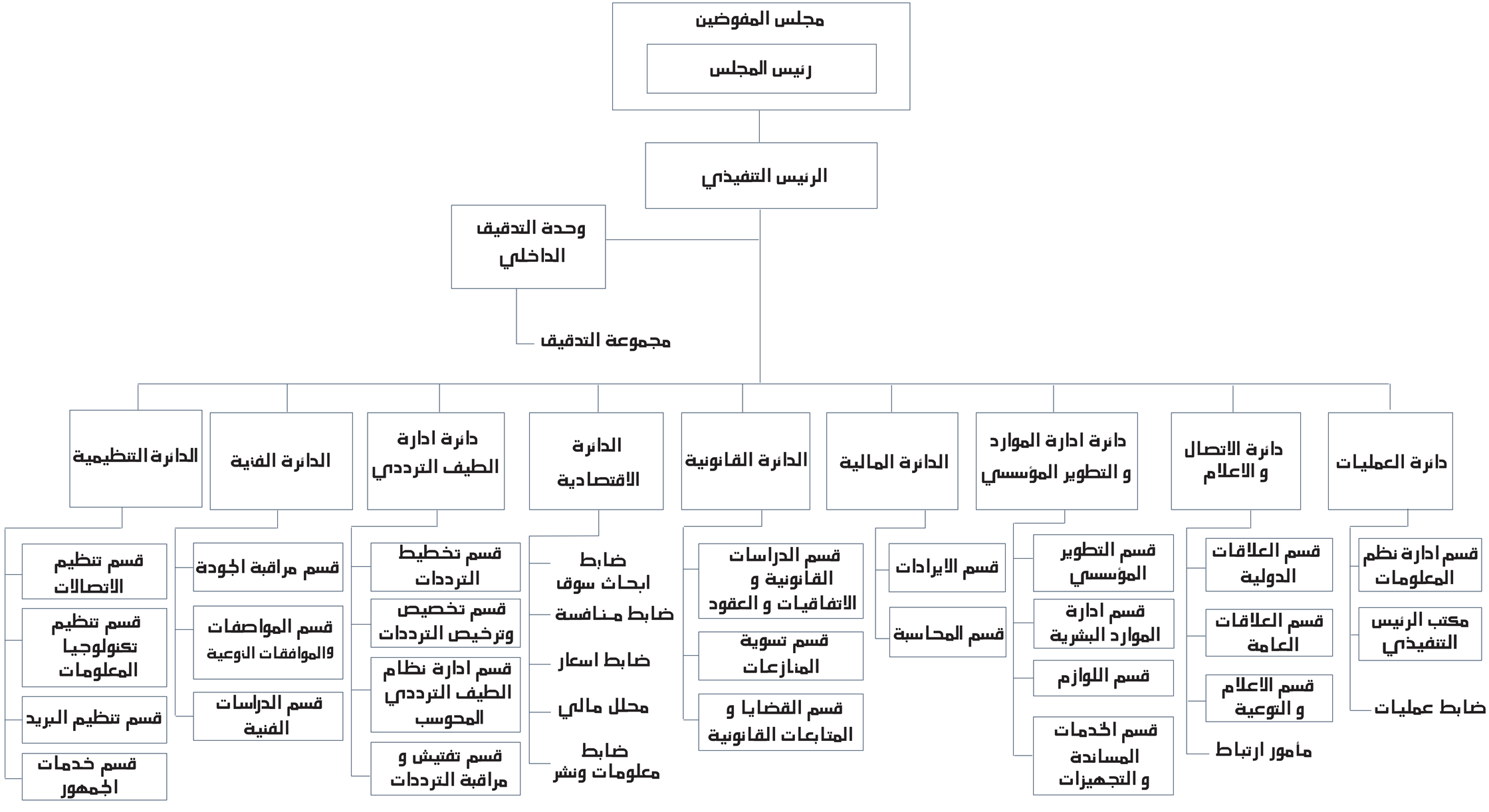
مجلس المفوضين
رئيس المجلس
الرئيس التنفيذي
وحدة التدقيق الداخلي
مجموعة التدقيق
دائرة العمليات
قسم ادارة نظم المعلومات
مكتب الرئيس التنفيذي
ضابط عمليات
دائرة الاتصال و الاعلام
قسم العلاقات الدولية
قسم العلاقات العامة
قسم الاعلام و التوعية
مأمور ارتباط
دائرة ادارة الموارد و التطوير المؤسسي
قسم التطوير المؤسسي
قسم ادارة الموارد البشرية
قسم اللوازم
قسم اخدمات المساندة و التجهيزات
الدائرة المالية
قسم الايرادات
قسم المحاسبة
الدائرة القانونية
قسم الدراسات القانونية و الاتفاقيات و العقود
قسم تسوية المنازعات
قسم القضايا و المتابعات القانونية
الدائرة الاقتصادية
ضابط ابحاث سوق
ضابط منافسة
ضابط اسعار
محلل مالي
ضابط معلومات ونشر
دائرة ادارة الطيف الترددي
قسم تخطيط الترددات
قسم تخصيص وترخيص الترددات
قسم ادارة نظام الطيف الترددي المحوسب
قسم تفتيش و مراقبة الترددات
الدائرة الفنية
قسم مراقبة الجودة
قسم المواصفات والموافقات النوعية
قسم الدراسات الفنية
الدائرة التنظيمية
قسم تنظيم الاتصالات
قسم تنظيم تكنولوجيا المعلومات
قسم تنظيم البريد
قسم خدمات الجمهور

الملخص التنفيذي

لقد شهد قطاع الاتصالات الأردني في العام ٢٠٠٥ تغييرات ديناميكية مهمة، حيث استندت تلك التغييرات على أساس وثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد الصادرة في ايلول من عام ٢٠٠٣، وعلى قانون الاتصالات المؤقت لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته وقانون الخدمات البريدية المؤقت لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته.

وشكل هذا المحيط أساساً ثابتاً لسوق محلي متميز بوجود بيئة تنافسية تقتضي ضرورة تطوير أداة منظمة وقوية. ففي المراحل الأولى من المنافسة في السوق المحلي، من المهم الرجوع إلى التنظيمات الأولية لحماية اهتمامات المستثمرين والمشغلين الجدد ومصالحهم ، ولحماية المستهلك. ومع مرور مدة من الزمن سيتم استبدال نظم جديدة متناسبة ومتوافقة مع تنظيمات هيئة تنظيم قطاع الاتصالات ببعض هذه التنظيمات الأولية، لتكون قادرة على السماح للسوق المحلي بممارسة درجة من التنظيم الذاتي ضمن حدود واضحة ومعرّفة مسبقا. وإدراكا لهذا الأمر، وفي خلال عام ٢٠٠٥ كانت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات – وعلى ضوء أحكام قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته ووثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد الصادرة في العام ٢٠٠٣ - مبادِرة لنظام غني وطموح لتطوير الأدوات الضرورية لبلوغ هذا النموذج من التنظيم. ومن هذه الأدوات دون حصر، نظام التراخيص والتنظيم المتكامل، وتعليمات الربط البيني، وتعليمات تنظيم أسعار التجزئة وتعليمات تدابير حماية المنافسة.

وبهذا، أصبح الأردن رائدا إقليميا في هذا المضمار، لتصبح هيئة تنظيم قطاع الاتصالات في تناغم وانسجام مع المقاييس المعترف بها عالميا في مجال مراقبة الجودة لخدمات الاتصالات المختلفة، لتنمو التجربة الأردنية وتترسخ لتصبح قصة نجاح تتحدث عن نفسها ونموذجا إقليميا يحتذى به بتأكيد من منظمة التجارة العالمية (WTO) والاتفاقية الأوروبية (European Agreement)، فقد تم تحقيق تقدم ملموس في عملية تطوير الأدوات العديدة لهذا المضمار. وفي نفس الوقت فقد احتاجت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات إلى القيام بالعديد من الخطوات ذات الأهمية لبناء القدرة والبنية الداخلية للقوة العاملة لها، لتكون في تناسب وتناغم أكبر مع المرحلة. ومثال على ذلك فقد قامت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بوضع حجر الأساس لتنمية القدرة والبنية الداخلية عن طريق برنامج (أمير) التابع للبرنامج الإنمائي الأمريكي (USAID) حتى نهاية كانون الأول من عام ٢٠٠٥.

وفي عام ٢٠٠٥ أيضا قامت المفوضية الأوروبية بالمساهمة في تعزيز القدرات لدى الهيئة من خلال توقيعها لعقد مدته (٤) سنوات مع شركة Eurostrategies، تقوم خلاله الشركة بتقديم خبراتها ودعمها لبرنامج التطوير في الهيئة، وقد تم البدء بالعمل على هذا المشروع منذ شهر حزيران ٢٠٠٥، لتوفير الدعم التنظيمين، إضافة لتطبيق التقنيات الضرورية لتوفير التطوير المؤسسي وبناء القدرة الداخلية لموظفي الهيئة.

لقد كان للجهود التي بذلتها الهيئة فيما يتعلق بانتقال المرخصين الفئويين إلى نظام الترخيص الجديد والحرص على ايلاء موضوع الرخص الفردية والفئوية الأهمية المطلوبة أثر كبير في إزالة الاختلالات وتعزيز بيئة التراخيص. كما إن إصدار تعليمات الربط البيني بالإضافة إلى الاستشارات التي تشمل تدابير حماية المنافسة، ترخيص الترددات، خدمات نقل الصوت عبر بروتوكول الانترنت، تسعير الموارد النادرة، جودة الخدمات وجمع المعلومات سيؤدي إلى إعادة التوازن في قطاع الاتصالات وتعزيز المنافسة فيه.

إن الدور الذي لعبته الهيئة لم يقتصر فقط على مشروع تحرير قطاع الاتصالات الثابتة، بل تم التركيز أيضاً خلال عام ٢٠٠٥ على إنجاز العديد من الخطوات الهادفة إلى تطوير خيار المستهلك، من خلال التعاون بين الهيئة والمرخصين، حيث تفتح المنافسة للمستهلك مجالاً أكبر للخيار في اختيار المشغل والمشغل المسبق والذي سيمكن المستخدم من اختيار المشغل الخاص به في مجال الخدمات الدولية، من جانب آخر سيمكّن برنامج قابلية نقل الأرقام الخلوية المستخدم من تغيير المشغل دون الحاجة إلى تغيير رقم الهاتف. وستؤدي هاتان الخدمتان إلى تعميق المنافسة مما سيؤدي إلى خدمة المستهلكين، ومن المتوقع تطبيقهما في النصف الأول من العام ٢٠٠٦.

من جانب آخر، سيشهد عام ٢٠٠٦ إتمام المراحل النهائية للبرامج والمخططات التي تم بدء العمل عليها منذ مطلع عام ٢٠٠٥، وأيضا العمل على تعزيز القدرة المؤسسية لتطوير الهيئة وتقويتها، وبالتالي سيؤكد هذا العمل على استمرارية قدرة الهيئة وفعاليتها وعلى كفاءتها كأداة منظمة في سوق ذي متطلبات مركبة ومتسارعة لحماية اهتمامات المستهلك الأردني وتشجيع تقديم خدمات ذات جودة عالية للمستخدمين.

بناء على ذلك، فإن الهيئة تلتزم بعملية نمو القطاع تماشيا مع السياسة العامة للمملكة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد وكذلك مع متطلبات الأجندة الوطنية واستكمال الإجراءات التنظيمية كافة التي بدأ تنفيذها في العام ٢٠٠٥ لتستكمل في العام الحالي.

انجازات الهيئة لعام ٢٠٠٥

١. تحرير قطاع الاتصالات الثابتة في المملكة

أ. الترخيص

- **نظام التراخيص الجديد**

قامت الهيئة ومنذ بداية العام ٢٠٠٥ باتخاذ العديد من الإجراءات الكفيلة بتنفيذ البرنامج الذي أعدته لتحرير قطاع الاتصالات الثابتة، وذلك لتحقيق الأهداف المبينة في وثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد والتي تم نشرها عام ٢٠٠٣. هذا وقد أعدت الهيئة إطارا تنظيمياً جديداً للتراخيص يمكّن المرخَص لهم من تقديم مجموعة كبيرة من خدمات الاتصالات، بما فيها خدمات الاتصالات الصوتية المحلية والدولية على الخط الثابت. حيث يضم هذا الإطار التنظيمي نموذجين للرخص، أحدهما نموذج لرخصة فئوية وآخر نموذج لرخصة فردية، يتم إصدار الأخيرة عندما يحتاج المرخص لهم استعمال موارد نادرة مثل الطيف الترددي وحقوق استخدام المرافق العامة والأرقام الهاتفية من خطة الترقيم الوطنية.

إن من أبرز الدوافع لاعتماد الهيئة لبرنامج التحرير هو العمل على إيجاد فرص فورية للقطاع الخاص للابتكار والاستثمار وتفعيل استخدام الموجودات الوطنية المتوافرة في القطاع بطريقة صحيحة وعادلة، والحرص على توفير خدمات الاتصالات المتنوعة والمتطورة للمواطنين وتوسيع الخيارات بين الجهات المقدمة لهذه الخدمات.

وقد تم خلال العام ٢٠٠٥ تحويل المرخصين الفئويين السابقين وعددهم ٢٤ مرخصاً إلى النموذج الجديد للرخصة الفئوية، حيث أصبح بإمكانهم توسيع نطاق خدماتهم واختيار التكنولوجيا المناسبة لتقديم تلك الخدمات، كما تم إصدار إشعار ووثيقة مشاورة عامة تتعلق بنقل المرخصين غير الفئويين إلى النموذج الجديد. وتجدر الإشارة هنا أن الهيئة ماضية في نقل هؤلاء المرخصين غير الفئويين الحاليين إلى نظام الترخيص الجديد للرخصة الفردية والإطار التنظيمي المتكامل للتنظيم والترخيص، حيث تم إصدار ورقتين استشاريتين بهذا الخصوص ويتوقع أن تتم عملية التحويل قبل نهاية العام ٢٠٠٦.

- **إصدار الرخص الفردية والفئوية**

خلال عام ٢٠٠٥ تقدم للهيئة ٥ شركات للحصول على الرخصة الفردية و٢٢ شركة أخرى للحصول على الرخصة الفئوية، حيث قامت الهيئة من خلال المختصين بدراسة متواصلة للطلبات المقدمة من الجوانب الفنية والادارية كافة.

وبتاريخ ٢٠٠٥/٥/١١ تم منح شركة بتلكو - الأردن رخصة اتصالات فردية لتقديم خدمة الاتصالات الثابتة جنباً إلى جنب مع شركة الاتصالات الأردنية. كما تم منح ٩ شركات رخص فئوية لتقديم مختلف خدمات الاتصالات الثابتة والتي من ضمنها الصوت عبر بروتوكول الانترنت (**VoIP**) والمكالمات الدولية. ومن المتوقع ان يتم في عام ٢٠٠٦ منح رخص فردية وفئوية للجهات التي تستكمل إجراءات الحصول على تلك الرخص حسب الأصول.

انجازات الهيئة لعام ٢٠٠٥

ب. تنظيم قطاع الاتصالات

- **الإطار التنظيمي لالتزامات الخدمات الشمولية**

قامت الهيئة بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٤ بنشر مسودة الإطار التنظيمي لالتزامات الخدمات الشمولية للاستشارة العامة، حيث طلبت فيها الهيئة من جميع الشركات العاملة في قطاع الاتصالات والجهات المهتمة الاطلاع على مسودة ذلك الإطار التنظيمي المتضمن مسودة تعليمات تقاسم تكاليف التزامات الخدمة الشمولية ومسودة تعليمات دور والتزامات مزود ومشغل خدمة هواتف الأجرة، وموافاة الهيئة بملاحظاتها وتعليقاتها على ذلك الإطار حتى تتمكن الهيئة من دراسة تلك الملاحظات وأخذها بعين الاعتبار واستكمال إعداد ذلك الإطار التنظيمي وتلك التعليمات بصيغتها النهائية والسير في إجراءات الموافقة عليها من قبل مجلس مفوضي الهيئة حسب الأصول.

ويعالج ذلك الإطار القضايا المتعلقة باختيار مزودي الخدمات الشمولية من بين المشغلين المرخصين، وتحديد المعايير والمتطلبات التي سيتم تقديم الخدمات الشمولية على أساسها وتحديد المشغلين المرخصين المكلفين بالمساهمة في تكلفة الخدمة الشمولية، وتمويل واحتساب تكلفة توفير الخدمات الشمولية وتحديد قيمة المساهمات وتحصيلها من المشغلين المكلفين بالمساهمة، وموضوع النفاذ إلى الخدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وموضوع تمويل إنشاء هواتف الأجرة.

وتأتي أهمية هذا الإطار التنظيمي المقترح من كونه يحدد المعايير والمتطلبات التي سيتم بموجبها تقديم الحد الأدنى من خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ونشرها لتشمل كافة شرائح المجتمع في المناطق والتجمعات لتسهيل ايصال تلك الخدمات إليهم وبالتالي تمكينهم من المساهمة بفاعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ويهدف الإطار التنظيمي لالتزامات الخدمات الشمولية إلى توسيع رقعة خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزيادة شموليتها في أنحاء المملكة كافة، ومنها بشكل خاص المناطق والتجمعات السكانية الأقل حظا وإلى ضمان استمرارية توفير هذه الخدمات بشكل يتوافق مع النمو المستمر للمناطق السكانية في المملكة، ويلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في المملكة، ويهدف أيضا إلى تمكين شرائح المجتمع كافة من الحصول على خدمات الاتصالات الأساسية.

وتأتي هذه الخطوة في إطار دور الهيئة في تنفيذ السياسة العامة للخدمات الشمولية في قطاع الاتصالات، والتي أعلنت عنها الحكومة في نهاية العام الماضي، وكذلك استمراراً لعملية التشاور والشفافية التي تتبناها الهيئة في هذا المجال لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

- **تعليمات الربط البيني**

يمكن النظر إلى الربط البيني على أنه القضية الأكثر أهمية في تنظيم سوق الاتصالات، وتكمن أهمية الربط البيني في دوره بتخفيض أسعار خدمات الاتصالات، وزيادة الكفاءة لدى المشغلين، وتشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتم في هذا المجال ما يلي:

١. اعتماد تعليمات الربط البيني الجديدة والتي صدرت بتاريخ ٢٠٠٥/١/٥ والمنشورة على موقع الهيئة الإلكتروني.
٢. تعديل تعرفة الربط البيني بين شركات الاتصالات للفترة من (٢٠٠٤/٧/١-٢٠٠٥/٦/٣٠)
٣. الموافقة على عدد من اتفاقيات الربط البيني بين الشركات.

- **الوثائق الاستشارية**

تكريساً لمنهج الهيئة في اتباع أسلوب التشاور والحوار وتطبيقا لمنهج الشفافية والوضوح مع مختلف الأطراف، ومشاركة أصحاب العلاقة من مرخصين، ودوائر حكومية أخرى، وجامعات وأي جهات ذات صلة في عملية صنع القرار، مستعينة أيضا بمجموعة من الخبراء العالميين للاطلاع والإفادة من أفضل الممارسات والتجارب الدولية في هذا المضمار وذلك قبل إعداد الصياغة النهائية للأحكام التنظيمية.

وتنفيذاً للبرنامج المتضمن نشر عدد من الوثائق الاستشارية المتعلقة بتحرير قطاع الاتصالات والذي أعلنت عنه الهيئة ضمن المذكرة التوضيحية التي نشرت بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢ حول برنامج التراخيص لتحرير سوق الاتصالات الثابتة والوصول إلى نظام التراخيص والإطار التنظيمي المتكامل للقطاع في عام ٢٠٠٦. فقد عملت الهيئة على نشر عدد من تلك الوثائق الاستشارية واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال عملية نشر الوثائق الأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار إعطاء الوقت الكافي للمرخصين والمعنيين بالقطاع لدراسة تلك الوثائق وإبداء ملاحظاتهم عليها، للاستفادة منها عند وضع التعليمات النهائية الخاصة بكل موضوع:

١. **وثيقة تدابير حماية المنافسة**

ضمن الالتزامات المترتبة على الهيئة بموجب قانون الاتصالات وفي إطار تنفيذ الهيئة لنص الفقرة (هـ) من المادة (٦) من قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته والتي تلقي على عاتق الهيئة مهمة تحفيز المنافسة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالاعتماد على عوامل السوق وتنظيمها بصورة تكفل فاعليتها في تقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتأكد من أن تنظيمها يتم بصورة كافية وفاعلة لمنع المنافسات غير المشروعة أو الحد منها أو منع إساءة استخدام أي شخص لوضعه المهيمن في السوق واتخاذ الإجراءات اللازمة لهذه الغاية. قامت الهيئة بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١٣ بنشر وثيقة استشارية حول تطوير التعليمات الخاصة بتدابير حماية المنافسة في قطاع الاتصالات تحت عنوان:

Notice Requesting Comments on the Development of Instructions on "Competition Safeguards in the Telecommunications Sector"

وقد قامت ٦ شركات هي (فاست لينك، موبايلكم، شركة الاتصالات الأردنية، أمنية، إكسبرس، بتلكو الأردن) بتقديم تعليقاتها، حيث تم منح جميع المهتمين مهلة إضافية حتى ٢٠٠٥/٩/٢٦ لإبداء ملاحظات على تلك التعليقات، ومن المتوقع إصدار التعليمات الخاصة بحماية المنافسة والتي ستشكل الإطار التنظيمي لعمل الهيئة والمرخصين عند التعامل مع قضايا المنافسة وحمايتها في بداية عام ٢٠٠٦.

وضمن نفس الإطار فقد تم إعداد مسودة مذكرة تفاهم بين هيئة تنظيم قطاع الاتصالات ودائرة المنافسة في وزارة الصناعة والتجارة، لضمان حماية المنافسة وتشجيعها في قطاع الاتصالات، وعدم تضارب قرارات الهيئة مع قرارات دائرة المنافسة، وكذلك تشجيع التعاون والتنسيق لحل أي قضية تتعلق بالمنافسة قد تدخل في إطار عمل الهيئة ومديرية المنافسة، ومن المتوقع توقيع تلك المذكرة في الربع الثاني من عام ٢٠٠٦.

٢. وثيقة الكفالات المالية

يهدف إصدار هذه الوثيقة والتعليمات التي ستتبعها إلى حماية المستفيدين من خدمات الاتصالات، وذلك تنفيذاً للمادة ٢٩/د من قانون الاتصالات، فقد قامت الهيئة بإصدار استشارة حول الكفالات المالية ونشرها على موقع الهيئة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٩ تحت عنوان (**Notice Requesting Comments on Financial Guarantees**)، ومنحت الهيئة مهلة للشركات والجهات المعنية حتى تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٨ للرد على الاستشارة، وتم تلقي ملاحظات من المعنيين بقطاع الاتصالات، حيث وردت تعليقات على تلك الاستشارة من الشركات: (شركة الاتصالات الأردنية، فاست لينك، موبايلكم، أمنية، جوموتل، بتلكو، إكسبرس، شركة الثابت للاتصالات والإلكترونيات)، وقد تم نشر تلك التعليقات على موقع الهيئة بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/١٥ وأعطيت مهلة للشركات والجهات المعنية حتى ٢٠٠٥/١٢/٢٥ للتعليق عليها، وتم تلقي إجابات على هذه الردود من كل من شركتي إكسبرس وأمنية.

والكفالات المالية هي عبارة عن خطاب ضمان أو إيداع مالي يتم طلبه من مقدم الخدمة بهدف حماية حقوق المستهلكين في حال توقفه عن تقديم الخدمة بسبب سحب رخصته من قبل الهيئة أو إفلاسه أو لأي سبب آخر، وتتمثل حقوق المستهلكين في المبالغ المودعة لدى مقدمي الخدمة كأمانات أو أرصدة البطاقات المدفوعة مسبقاً، التي لم تستخدم من قبل المستهلك عند توقف مقدم الخدمة عن تقديم خدمة الاتصالات أو أي حقوق أخرى.
ومن المتوقع إصدار التعليمات النهائية للكفالات المالية خلال عام ٢٠٠٦.

٣. وثيقة جمع البيانات المتعلقة بقطاع الاتصالات ونشرها

قامت الهيئة بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٩ بنشر استشارة حول الإطار التنظيمي لجمع المعلومات المتعلقة بقطاع الاتصالات (Industry Data Collection and Publication Framework) ونشرها، ومنحت الشركات والجهات المعنية مهلة حتى ٢٠٠٥/١١/٢٠ لتلقي التعليقات على تلك الاستشارة، وورد للهيئة تعليقات من ٥ شركات هي (فاست لينك، موبايلكم، شركة الاتصالات الأردنية، أمنية، إكسبرس)، وقد تم نشر تلك التعليقات على الموقع الإلكتروني للهيئة بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٤ وتم منح جميع المهتمين مهلة إضافية لإبداء ملاحظات على تلك التعليقات التي وردتها وحتى تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٥.

والهدف من إصدار هذه الوثيقة الاستشارية هو تطوير المعلومات التي تقوم الهيئة بجمعها من شركات الاتصالات ووضع مقترحات حول التغيرات التي يجب إضافتها إلى الاستبانات التي تقوم الهيئة حالياً بتحصيل المعلومات الواردة فيها إما بشكل ربعي أو سنوي. وتهدف هذه الوثيقة الاستشارية أيضاً إلى وضع الشركات المرخصة بصورة المعلومات والنماذج التي ستقوم الهيئة بجمعها لبيان رأيها بهذا الخصوص. وسيصار فيما بعد انتهاء الاستشارة إلى وضع التعليمات الخاصة بجمع المعلومات من المرخصين لتقديم خدمات الاتصالات، والتي يتوقع نشرها في بداية عام ٢٠٠٦.

٤. مقترحات الرسوم السنوية للرخص

تعتبر رسوم الرخص السنوية من العوائد الرئيسة لتغطية نفقات الهيئة. وقد قامت الهيئة بنشر تعليمات للاستشارة العامة والتي تتضمن التعديل على تفاصيل رسوم الرخص السنوية. وكان الهدف من اقتراح هذه التعديلات ما يلي:

- التغلب على بعض الفروقات بين اتفاقيات الترخيص الحالية وذلك لضمان التعامل مع رسوم الرخص بشكل عادل ونسبي.
- ضمان احتساب رسوم الرخص السنوية بشكل عملي، وبحيث يمكن تطبيقها ضمن شروط الاتفاقيات.
- ضمان تغطية رسوم الرخص السنوية لنفقات العمليات التشغيلية للهيئة، مع استثناء نفقات تنظيم قطاع البريد وإدارة الترددات.

وتقترح الهيئة من خلال الوثيقة الاستشارية أن يتم تعديل تعريف رسوم الرخص السنوية، ليصبح مطابقاً للتعريف الوارد في الرخصة الفردية الجديدة. واستخدام التعريف الجديد سيجعل النص موحداً ليتم تطبيقه على جميع المرخصين.
والهيئة بصدد إصدار وثيقة إستشارية حول الرسوم السنوية للترخيص، ومن المتوقع نشرها للاستشارة العامة في الربع الأول من عام ٢٠٠٦.

٥. وثيقة تعليمات تنظيم نقل الصوت عبر بروتوكول الانترنت (VoIP)

وبهدف وضع أسس تنظيمية واضحة لهذه الخدمة بشفافية وبالتعاون مع جميع العاملين في قطاع الاتصالات، فقد قامت الهيئة بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٩ بنشر وثيقة الاستشارة العامة المتعلقة بتقديم خدمات الصوت عبر بروتوكول الانترنت واستلام ملاحظات الأطراف ذات العلاقة والمهتمين بقطاع الاتصالات، وستقوم الهيئة بصياغة الوثيقة الخاصة التي تنظم تقديم خدمات الصوت من خلال بروتوكول الانترنت، مع التركيز على تبني معايير محددة في هذه الوثيقة لحماية مصالح المستفيدين. ومن الجدير بالذكر أن إطار التراخيص الجديد يسمح للمرخص لهم بالتزويد بحزمة عريضة من الخدمات ضمن الإطار التنظيمي واختيار التكنولوجيا المناسبة لتقديم تلك الخدمات.

انجازات الهيئة لعام ٢٠٠٥

٢. تنظيم الترددات

وفي مجال تنظيم شؤون الترددات في المملكة، قامت الهيئة من خلال دائرة إدارة الطيف الترددي بإنجاز العديد من المواضيع المتعلقة بالترددات وتنظيم شؤونها خلال العام ٢٠٠٥.

فقد قامت الهيئة بإعداد ووضع تعليمات تحديد آثار التعرض للحقول الكهرومغناطيسية (تعليمات السلامة الراديوية)، وإعداد مسودة الجدول الوطني لتوزيع الترددات، والانتهاء من اللمسات النهائية لمشروع الطيف الترددي المحوسب، بالإضافة إلى تسجيل الخطة الأولية لترددات البث الإذاعي والتلفزيوني الرقمي لدى الاتحاد الدولي للاتصالات، والإعداد لمشروع إنشاء فريق للأبحاث والدراسات خاص بالاتصالات الراديوية بالتعاون مع مراكز البحث الأردنية وخاصة الجامعات الأردنية، وإعداد ووضع تعرفة ترددات البث الإذاعي والتلفزيوني. كما قامت الهيئة بإعداد ووضع إجراءات وتعليمات ترخيص ترددات أنظمة الاتصالات الراديوية المتعلقة بنظام الترخيص المتكامل.

وفي مجال الدراسات الفنية للمعاملات المتعلقة بالترددات، فقد قامت الهيئة ومن خلال دائرة إدارة الطيف الترددي خلال العام ٢٠٠٥ بدراسة وإصدار (٦٢٠) طلب ترخيص وتجديد وتعديل رخصة ترددات لمحطات وشبكات راديوية خاصة، ودراسة (٦٧) طلباً لأجهزة تعمل بتقنية Spread Spectrum، وإصدار الموافقات الفنية النوعية لها، ودراسة (٣١) طلباً لأجهزة ذات قدرة منخفضة (Low Power Radio Communications Equipment) وإصدار الموافقات الفنية النوعية لها، ودراسة (٣٩) طلباً للحصول على موافقة فنية للمحطات الراديوية وإصدار الموافقات الفنية النوعية لها، إضافة إلى إجراء دراسة فنية لـ (٧) طلبات لترخيص أنظمة راديوية عريضة النطاق وفق تقنية (WiMAX)، ودراسة (١٨) طلباً لمحطات بث إذاعي (**FM Radio Stations**) وإصدار الموافقات لـ (١٣) طلباً منها، وإجراء دراسة فنية لإنشاء (٦٢٣) موقعاً راديوياً لمقدمي خدمات الاتصالات العامة وإصدار الموافقات الفنية لها، وإجراء دراسة فنية لإنشاء وترخيص (٨١١) وصلة راديوية لمقدمي خدمات الاتصالات العامة وإصدار التراخيص والموافقات اللازمة لها، إضافة إلى إجراء دراسة فنية لتجديد وتعديل ترخيص (١٧٩٧) وصلة راديوية لمقدمي خدمات الاتصالات العامة وإصدار التراخيص والموافقات اللازمة لها، وكذلك إجراء دراسة فنية وإصدار (٦) رخص ترددات لمحطات أرضية ساتلية نوع VSAT.

كما قامت الهيئة بتسهيل مهمة وكالات الأنباء العالمية من حيث منح الموافقات لإدخال محطات البث المحمولة SNG لتغطية الأحداث والفعاليات الهامة، وإجراء دراسة فنية بترخيص محطات فضائية للبث التلفزيوني الساتلي (قناة صحارى، قناة المجد، قناة

الحقيقة). وإجراء دراسة فنية ومنح موافقات لتنفيذ (٧) مشروعات ريادية راديوية (**Radio Pilot project**) لتجربة خدمات اتصالات راديوية جديدة في المملكة وخاصة خدمات **WiMAX**.

وفي مجال التفتيش والكشف على المحطات المتنوعة، فقد قامت الهيئة من خلال دائرة إدارة الطيف الترددي بالتفتيش والكشف الفني على (١٥٣٠) موقعاً راديوياً مرخصاً وتحديث وإدامة السجل الوطني للترددات بالمعلومات المتعلقة بها، والتفتيش والكشف على (٤٣) محطة راديوية غير مرخصة وضبطها، وإجراء فحوصات ميدانية للشكاوى كافة الواردة للهيئة من قبل المرخصين والمواطنين على حد سواء حول مشكلات التداخل والتشويش والسلامة العامة وضعف التغطية، وإجراء فحص ميداني في أرجاء المملكة كافة لفحص التغطية الخاصة بالمرخص له الجديد (شركة أمنية)، وإجراء القياسات والفحوصات الميدانية الخاصة بالسلامة الراديوية للشكاوى الواردة للهيئة من قبل المواطنين على الشبكات المرخصة والتأكد من التزام المرخصين بالمعايير المحددة من قبل الهيئة للسلامة الراديوية.

وفي مجال التنسيق الدولي فيما يتعلق بمسائل الترددات، فقد تم تسجيل (١٢٠٠) محطة ثابتة لدى إتحاد الدولي للاتصالات بهدف حمايتها وإجراء التنسيق اللازم بخصوصها مع الدول المجاورة، إضافة إلى تنسيق ترددات الـ (**GSM**) على الحدود المشتركة مع الدول المجاورة، ومتابعة تنسيق الترددات الإذاعية والتلفزيونية مع الإدارات المجاورة، وتنسيق ترددات الراديو المتنقل (**Radio Trunking**) مع الدول المجاورة، إضافة إلى متابعة دراسات الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بالتحضير للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (**WRC07**)، والتنسيق مع الدول العربية فيما يتعلق بالإعتراف المتبادل وتوحيد الموافقات الفنية النوعية للمحطات الراديوية.

انجازات الهيئة لعام ٢٠٠٥

٣. تنظيم قطاع البريد

وفي مجال تنظيم قطاع البريد في المملكة، فقد قامت الهيئة خلال عام ٢٠٠٥ بما يلي:

١. القيام بمنح أربع رخص لمشغلي البريد الخاص بموجب نظام ترخيص مشغلي البريد الخاص رقم (١١٠) لسنة ٢٠٠٤، وهي:

- **رخص مشغل بريد خاص فئة (دولي)**

أ- الشركة العربية الأمريكية للنقل الدولي السريع **Aramex**
ب- شركة الخدمات الدولية للسياحة والسفر **UPS**
ت- دي اتش ال اوبريشنز ب.ف الأردن للخدمات المحدودة **DHL**

- **رخصة مشغل بريد خاص فئة (محلي)**

أ. شركة دي اند سي (ش.م.ل.)

٢. مراقبة تنفيذ أحكام قانون الخدمات البريدية المؤقت رقم (٥) لعام ٢٠٠٢، وذلك من خلال مراقبة جميع مقدمي الخدمات البريدية والتزامهم بنصوص القانون. وقد تم متابعة التأكد من عدم وجود أي مزودين للخدمات البريدية إلا بعد الحصول على ترخيص من قبل الهيئة بموجب أحكام نظام ترخيص مشغلي البريد الخاص رقم (١١٠) لعام ٢٠٠٤، حيث قام عدد من المشغلين بتصويب أوضاعهم خلال العام ٢٠٠٥، وقد عملت الهيئة على اصدار (٤) رخص استناداً لأحكام نظام ترخيص مشغلي البريد الخاص المشار إليه أعلاه.

٣. وبما أن الهيئة هي الجهة المخولة بمراقبة تنفيذ مشغل البريد العام لشروط عقد الأداء وفقا لأحكام الفقرة (ج) من المادة (٩) من قانون الخدمات البريدية المؤقت وتعديلاته رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢، فقد شاركت الهيئة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تعديل وإصدار عقد أداء شركة البريد الأردني الجديد والذي صدر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٢.

٤. مراقبة تنفيذ مشغل البريد العام لشروط عقد الأداء، من خلال الزيارات الميدانية للشركة والاطلاع على الإجراءات الداخلية التي تتعلق بأداء الشركة والتعامل مع البعائث البريدية، ومن خلال دراسة التقارير الربعية المقدمة من قبلهم، ومقارنتها مع التزامات الشركة بموجب عقد الأداء والخطة السنوية وتقديم الملاحظات بخصوصها. بالإضافة إلى تقديم تقرير سنوي للوزارة يتضمن ملاحظات الهيئة على أداء الشركة خلال العام المنتهي.

٥. في نهاية العام ٢٠٠٥، عملت الهيئة على مساعدة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على مراجعة الدراسات الخاصة بمشروع ما يعرف بالخدمة البريدية الشمولية في الأردن، وتعريف الخدمة البريدية الشمولية والخدمات البريدية التي تشكلها، وكذلك الأمر بالنسبة لتكلفة تقديم الخدمات البريدية الشمولية والاليات المعتمدة لتمويلها، والإطار القانوني المناسب لاخراج هذا المشروع بصيغته النهائية، يضاف إلى ذلك تحديد دور الهيئة المستقبلي فيما يتعلق بتنظيم الخدمة البريدية الشمولية.

٦. المشاركة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة البريد الأردني في إعداد مسودة نظام إجراءات مراقبة البعائث البريدية وفحصها ومصادرة المخالف منها، والعمل ما يزال مستمرا لإصدار النظام. حيث يتركز جهد الهيئة في أن يكون النظام شاملاً ويعالج جميع الأمور ذات الأهمية، وعلى أن يحتوي نصوصاً مرنة التطبيق في الوقت الحاضر، وتستوعب أي أساليب جديدة في مجال خدمات البريد.

انجازات الهيئة لعام ٢٠٠٥

٤. التنظيم نحو تحفيز بيئة المنافسة في المملكة

أ. خيار المستهلك

- **برنامج قابلية نقل الارقام الخلوية**

قابلية نقل الأرقام الخلوية ستمكن مشترك الهاتف الخلوي من الانتقال من مقدم خدمات اتصالات متنقلة إلى آخر دون تكبد عناء وكلفة تغيير الأرقام بالإضافة إلى منحه فرصة الاستفادة من العروض والخدمات التي يقدمها مشغل آخر، الأمر الذي سيؤدي إلى تحفيز المنافسة في قطاع خدمات الاتصالات المتنقلة، والذي سيؤدي بدوره إلى توفير خدمات اتصالات متنوعة ذات جودة عالية وأسعار تنافسية كوسيلة لاستقطاب المشتركين.

وعليه، قامت الهيئة بتاريخ ٢٠٠٥/١/٥ باعتماد تعليمات تطبيق قابلية نقل الأرقام الخلوية والمذكرة التوضيحية المتعلقة بتطبيق قابلية نقل الأرقام الخلوية إضافة إلى الشروط المرجعية للمنتدى المختص بتطبيق قابلية نقل الأرقام الخلوية في الأردن وذلك بعد عمل المشاورات اللازمة مع جميع المعنيين في قطاع الاتصالات في الأردن. وعلى إثر ذلك تم تشكيل المنتدى المختص من الهيئة وشركات الاتصالات (اللجنة التوجيهية للمنتدى المختص بتطبيق قابلية نقل الأرقام الخلوية وثلاث مجموعات عمل: الفنية، والتجارية، والقانونية والإعلام والعلاقات العامة) للإشراف على تطبيق هذا البرنامج حيث من المتوقع البدء في تطبيق هذه الخدمة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦.

- **تعليمات اختيار المشغل والمشغل المسبق**

بهدف تحفيز التنافسية وزيادتها في سوق الاتصالات قامت الهيئة بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٤ باعتماد تعليمات تطبيق اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل والمذكرة التوضيحية المتعلقة بذلك، إضافة إلى الشروط المرجعية للمنتدى المختص وذلك بعد عمل المشاورات اللازمة مع جميع المعنيين في قطاع الاتصالات في الأردن، واستمراراً لنهج الهيئة في تعزيز مشاركة القطاع في العملية التنظيمية، وضمن إطار هذه التعليمات، تم تشكيل المنتدى المختص من الهيئة وشركات الاتصالات (اللجنة التوجيهية للمنتدى المختص بتطبيق اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل ومجموعتي عمل: فنية وتجارية) للإشراف على تطبيق المشروع. وقد تم البدء بتطبيق هذا المشروع هذا العام ويتوقع الانتهاء من تنفيذه في النصف الأول من عام ٢٠٠٦.

هذا وتم إنجاز المرحلة الأولى من هذا البرنامج بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٤، حيث تم الانتهاء من وضع الترتيبات اللازمة لتطبيق اختيار المشغل باستخدام الفاتورة المنفصلة وجعلها متوافرة لدى مقدمي الخدمة، وتم تخصيص رموز النفاذ اللازمة لاستخدامها من قبل مقدمي الخدمة المحتملين.

ويسمح تطبيق مشروع اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل لمشتركي شركات الاتصالات (الثابت والنقال) اختيار الناقل لمكالماته الدولية (صوت، فاكس) وستتنوع الخيارات للمشترك لاختيار الناقل الذي يقدم الخدمات ذات المستوى العالي والسعر المعقول.

- **خدمات المشتركين**

تعاملت الهيئة ومن خلال قسم خدمات الجمهور مع ما يزيد عن (١٥٠) حالة شكوى خلال عام ٢٠٠٥، مقارنة مع (٣٦) حالة فقط خلال عام ٢٠٠٤، أي بزيادة نسبتها (٣١٦%). كما تم العمل على تصنيف الشكاوى المقدمة للهيئة وتسجيلها على شكل قاعدة بيانات ضمن نظام محوسب وصياغة مسودة التعليمات التنظيمية المتعلقة بعملية تلقي شكاوى المستفيدين من خدمات الاتصالات على اختلاف أنواعها.

- **جودة الخدمات**

لقد قامت الهيئة بإجراء دراسات مستفيضة حول تجارب الدول المتقدمة في مجال مراقبة الجودة لخدمات الاتصالات المختلفة (International best practices)، ومن ثم إجراء مقارنات بين هذه التجارب للوصول إلى أفضل الحلول المتبعة وتطبيقها على السوق الأردني، وبناء على هذه الدراسات، فقد تم اختيار الركائز الرئيسية للوثيقة التشاورية التي أصدرتها الهيئة في مجال مراقبة الجودة. حيث تم نشر هذه الوثيقة تحت العنوان "Notice Requesting Comments on Quality of Service Framework" بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٥ على الموقع الالكتروني للهيئة؛ وذلك ليطلع عليها المهتمون كافة في هذا المجال، وإتاحة الفرصة لأي منهم لإبداء رأيه حول أي نقطة وردت في هذه الوثيقة تماشياً مع مبدأ الشفافية الذي تتبعه الهيئة.

من جانب آخر، تم تجهيز قائمة بمؤشرات الجودة (Key Performance Indicators) المراد اعتمادها في نظام مراقبة الجودة، وذلك بعد تعديل القائمة الأولية التي تم نشرها ضمن الوثيقة التشاورية بناء على مقترحات وتوصيات الجهات التي شاركت في الرد على الوثيقة التشاورية، وتشمل قائمة مؤشرات جودة الخدمة كل من خدمات الاتصالات التالية:

- خدمات الاتصالات الثابتة.
- خدمات الاتصالات المتنقلة (الصوت والرسائل القصيرة).
- خدمات الانترنت (Dial-up & Broadband).
- خدمات الاتصالات اللاسلكية (Trunking).
- خدمات الدارات المؤجرة.

كما تم تجهيز النسخة النهائية لتعليمات تطبيق نظام مراقبة الجودة (Instructions For Implementing the Quality of Service Framework in Jordan)، والنسخة النهائية من الوثيقة التوضيحية لنظام مراقبة الجودة (Explanatory Memorandum) والتي تفسر وتصاحب تعليمات تطبيق نظام مراقبة الجودة، وذلك بالتعاون مع مستشاري الهيئة، وبناء على مقترحات وتوصيات الجهات التي شاركت في الرد على الوثيقة التشاورية ليتم اعتمادها من قبل مجلس المفوضين ونشرها على موقع الهيئة.

- **مشاريع ريادية**

من جانب آخر، قامت الهيئة بالمشاركة في عدد من المشاريع الريادية لخدمات جديدة في قطاع الاتصالات في الأردن بغرض السير بإجراءات ترخيصها، ومن أهم هذه المشاريع: خدمة تحديد الموقع الجغرافي عن طريق الأقمار الصناعية لشركة اكسبرس (XGPS)، وخدمة كبسة زر أو اضغط لتتحدث (P2T) لشركة موبايلكم.

- **التسعير**

قامت الهيئة في العام ٢٠٠٥ بدراسة العديد من أسعار التجزئة الخاصة ببعض الخدمات التي تقدمها شركة الاتصالات الأردنية ومنها:

١. تعديل تعرفة خدمة البرقيات
٢. تعديل تعرفة المكالمات الدولية الصادرة إلى العراق
٣. تسعير خدمة Double-Play (الاتصال الصوتي المزدوج)
٤. تسعير خدمة النفاذ إلى الكيبل البحري (FLAG)
٥. تعديل أسعار خدمات التجزئة الخاصة بشركة الاتصالات الأردنية.

من جانب آخر، وتنفيذا للدور المنوط بالهيئة بموجب الخطة الإستراتيجية لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد، فقد تم حساب قيم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بجميع هذه القطاعات وعمل المقارنات اللازمة، حيث شملت البيانات المعدة حساب متوسط التغير في الأسعار الحقيقية للمكالمات الصادرة عن شبكة ثابتة، وتلك الصادرة عن شبكة متنقلة بين فترتين هما آذار ٢٠٠٤ وحزيران ٢٠٠٥، وكذلك شملت مجموعة من المقارنات مع عدد من الدول العربية من حيث توافر الخيارات المتعددة أمام المشتركين من حيث سعر الاشتراك بالخدمة والاشتراك الشهري وسعر المكالمات على نفس الشبكة، والتي بينت الموقع المتقدم الذي يتمتع به الأردن بين الدول العربية والتنافسية لقطاع الاتصالات الأردني، كما باشرت الهيئة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد مسوحات حول رضا المشتركين عن خدمات الاتصالات المختلفة.

- **الموافقات النوعية**

أناطت المادة ٦/ ل من قانون الاتصالات بالهيئة مهمة "منح الموافقات النوعية وتنظيم إدخال واستعمال أجهزة الاتصالات الطرفية اللازمة للاستخدامات الفردية والخاصة، أو للاستعمال في مناطق محددة ومراقبة ذلك الاستخدام". وتشمل أجهزة الاتصالات الطرفية أجهزة الهاتف بأنواعها السلكية واللاسلكية، أجهزة الفاكس، أجهزة المقاسم، والأجهزة الخلوية، إلخ. ومن هذا المنطلق وتطبيقاً لأحكام المادة "٤٨/ أ" من قانون الاتصالات وانسجاماً مع سياسة الهيئة بتسهيل إجراءات الحصول على الموافقة النوعية اللازمة لإدخال أجهزة الاتصالات الطرفية إلى المملكة وتخفيف العبء على المواطنين والمستثمرين، قامت الهيئة بما يلي:

١. تحديث التعليمات الفنية المتعلقة بالحصول على الموافقات النوعية لأجهزة الاتصالات الطرفية وترجمتها للغة الإنجليزية ونشرها على موقع الهيئة الإلكتروني.
٢. وضع التعليمات الفنية المتعلقة بالحصول على الموافقات النوعية لأجهزة الاتصالات الطرفية التي تعمل بتقنية نقل الصوت عبر بروتوكول الانترنت (VoIP) وترجمتها للغة الإنجليزية ونشرها على موقع الهيئة الإلكتروني.
٣. وضع شروط وإجراءات الحصول على الموافقة على الإدخال المؤقت لأجهزة الاتصالات السلكية.

اما فيما يتعلق بالموافقات النوعية، فقد قامت الهيئة خلال عام ٢٠٠٥ بإنجاز ما مجموعه (٢٩٠٧) موافقات، حيث يوضح الجدول التالي عدد الموافقات التي تم إنجازها في كل شهر على حدة خلال العام ٢٠٠٥:

الشهر	عدد الموافقات
كانون الثاني	١٧٤
شباط	٢٣٣
آذار	٢٨١
نيسان	٢١٩
ايار	٣٩٥
حزيران	٣٠٢
تموز	٢٣٥
آب	٢٤٦
ايلول	٢١٧
تشرين أول	٣١٨
تشرين الثاني	١٤١
كانون أول	١٤٦

كما قامت الهيئة ومن خلال قسم المواصفات والموافقات خلال عام ٢٠٠٥ بفحص ما مجموعه (٢٠٠) جهاز، حيث يوضح الجدول التالي عدد الأجهزة التي تم فحصها لكل نوع على حدة خلال العام (٢٠٠٥)

الشهر	هاتف سلكي	هاتف لاسلكي	فاكس	اجهزة اخرى	عدد الاجهزة
كانون الثاني	١	٢	٠	٠	٣
شباط	٣	٢	٠	٠	٥
آذار	٢	١	١٠	٠	١٣
نيسان	٤	٣	١٦	3 video pho.	٢٦
ايار	٦	٣	٥	٠	١٤
حزيران	٦	٢٧	٣	٠	٣٦
تموز	٢٢	٢١	٤	5 IP & key ph	٥٢
آب	٢	١٤	١	٠	١٧
ايلول	٣	٠	٥	٠	٨
تشرين الأول	٤	٤	١	٠	٩
تشرين الثاني	٢	٣	٢	٠	٧
كانون الأول	٣	٧	٠	٠	١٠
المجموع	٥٨	٨٧	٤٧	٨	٢٠٠

وفي مجال إصدار القواعد الفنية والمقاييس لربط أجهزة الاتصالات السلكية أو اللاسلكية مع شبكات الاتصالات العامة، فإن الهيئة تتولى مهمة "وضع القواعد الفنية والمقاييس لربط أجهزة الاتصالات السلكية أو اللاسلكية، بما في ذلك أجهزة الاتصالات الطرفية، مع شبكات الاتصالات العامة ووضع إجراءات تنظيم إدخال تلك الأجهزة إلى المملكة شريطة مراعاة الأسس المنصوص عليها في قانون المواصفات والمقاييس الساري المفعول" وذلك حسب ما نصت عليه المادة ٦/ ك من قانون الاتصالات. وذلك من خلال متابعة المواصفات المعتمدة من قبل معاهد التقييس العالمية والتنسيق مع مشغلي شبكات الاتصالات العاملة في المملكة، وعليه قامت الهيئة بما يلي:

١. تحديث المواصفات الفنية المتعلقة بربط أجهزة الاتصالات الطرفية مع شبكات الاتصالات العامة.
٢. وضع المواصفات الفنية المتعلقة بأجهزة الاتصالات الطرفية التي تعمل بتقنية نقل الصوت عبر بروتوكول الانترنت (VoIP).

▪ خطة الترقيم الوطنية/ السجل الوطني للترقيم

السجل الوطني للترقيم هو عبارة عن قاعدة بيانات تحتوي على المجموعات الرقمية والأرقام المختصرة ورموز التشوير التي يتم تخصيصها وأسماء الشركات التي يتم التخصيص لها، وقد تم تحديث قاعدة البيانات بحيث تمت إضافة مجموعات رقمية جديدة خاصة بنظام التشوير بين المقاسم، إضافة إلى تحديث جميع البيانات الموجودة بناء على عمليات حجز المجموعات الرقمية أوتخصيصها، كما تم إصدار نشرة تعريفية تحتوي على تعريف بخطة الترقيم الوطنية وأهميتها، إضافة إلى شرح تفصيلي عن معالمها من حيث فئات الأرقام وخصائصها والخدمات المرتبطة بها.

وقد شهد العام ٢٠٠٥ تطبيق آخر مراحل خطة الترقيم الوطنية بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٤ وذلك باضافة خانة جديدة (ثامنة) وتوحيد رمز الاتصالات بالرقم (٠٧) فيما يتعلق بالجزء المختص بالاتصالات الخلوية، وذلك تنفيذا لخطة الترقيم الوطنية للمملكة التي أقرها مجلس مفوضي الهيئة في شهر آذار من العام ٢٠٠٤.
ويهدف هذا الإجراء إلى زيادة السعة الاستيعابية من مجالات الأرقام الخاصة بخدمات الاتصالات المتنقلة لتلبية الاحتياجات المتزايدة لسعات الأرقام وضمان توزيع الأرقام على تلك الخدمات ومقدميها، وفقا لأسس موضوعية وشفافة دون أي تمييز.

من جانب آخر قامت الهيئة بتخصيص مجموعات رقمية لعدد من مقدمي خدمات التكاليف المضافة بحيث سمحت بتقديم خدمات جديدة للمواطنين مثل خدمات التسلية، الحظ، الرياضة،الخ، علما أن عدد الشركات التي تقدم خدمات التكاليف المضافة وصل إلى ٢٤ شركة وعدد المجموعات الرقمية المخصصة وصل إلى ٤٦ مجموعة رقمية.

انجازات الهيئة لعام ٢٠٠٥

٥. تنمية الموارد البشرية

أ. التدريب والمشاركات الداخلية والخارجية

انطلاقا من حرص الهيئة على تبني الأسس والأساليب الحديثة للتطوير الإداري ومشاركة الموظفين في عملية تطوير الأداء المؤسسي، فقد اعتمدت الهيئة على تحديد الخطط والبرامج التدريبية وتحليلها وتنفيذها من أجل ضمان مستوى متقدم من الأداء الفردي والمؤسسي، ويبين الجدول التالي طبيعة الفعاليات الخارجية التي نظمتها الجهات الدولية المتخصصة كل حسب اختصاصه، وعدد المشاركين فيها من الهيئة:

- **المشاركة في فعاليات ودورات تدريبية خارجية**

اسم المشاركة	اسم الدولة	عدد المشتركين
ملتقى هيئات التنظيم العالمية	تونس	٢
قمة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للاتصالات الفضائية (MENASAT 2005)	دبي	٢
ورشة العمل الإقليمية الحلول اللاسلكية للنفاذ الشامل/ الخدمة الشاملة	السودان	١
ورشة عمل حول استراتيجية فتح السوق	اليونان	١
منتدى مصر الدولي الاقتصادي	مصر	١
ورشة العمل حول التنظيم وقانون الاتصالات في الشرق الاوسط	البحرين	٢
ورشة العمل الإقليمية حول نقل الصوت والمهاتفة عبر بروتوكول الانترنت وتكنولوجيا بروتوكول SIP	مصر	٢
اجتماع مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات ٢٠٠٥	جنيف	٢
الاجتماع السنوي الثالث عشر للشبكة العربية لإدارة وتنمية الموارد البشرية	البحرين	
اجتماع تنسيقي في أمور الترددات	مصر	
6th Meeting of Task Group 1/8 on Compatibility between (UWB) and radiocommunication services	جنيف	
اجتماع مجموعة العمل حول مراقبة الترددات	جنيف	
ورشة العمل الخاصة بالبث التليفزيوني الرقمي RRC-06	سوريا	
الاجتماع الثامن لفريق العمل العربي الدائم للطيف الترددي	سوريا	
المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات	مصر	
ورشة العمل الإقليمية "تطوير سياسات واستراتيجيات المنافسة في الاتصالات"	المغرب	
التميز في الفهرسة الآلية: معايير مارك العالمية	تونس	
مؤتمر " ITU Telecom Americas 2005"	البرازيل	١
ورشة عمل حول الإتجاهات الحديثة لسياسات الاتصالات	مصر	١
مؤتمر " ARABCOM 2005 "	تونس	١

بناء القدرات في مجال قياسات مجتمع المعلومات	لبنان	١
الاجتماع الثالث للهيئة العامة لشبكة الهيئات العربية لتنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	مصر	٢
الاجتماع الثالث للجمعية العمومية لمركز التميز العربي	مصر	٢
ندوة إقليمية بعنوان " التقارب بين الثابت والجوال والتصميمات الجديدة للشبكات للمنطقة العربية "	تونس	١
مؤتمر عالم الاتصالات في الشرق الاوسط ٢٠٠٥	دبي	١
ورشة عمل حول الاتصالات المتنقلة واندماج الهاتف الثابت	أوكرانيا	١
GSM Middle East Gulf & North Africa	دبي	١
ورشة العمل الإقليمية "أمان وسرية الشبكات والانترنت"	سوريا	٥
مؤتمر GSM/GPRS and 3G Performance	هنغاريا	١
معرض هانوفر الدولي للاتصالات (Cebit 2005)	ألمانيا	١
الربط البيني وتنظيم الأسعار	عُمان	١
مؤتمر الربط البيني	التشيك	١
المؤتمر التحضيري لتنمية الاتصالات في المنطقة العربية	الجزائر	١
الملتقى العالمي للاتصالات في القرن الواحد والعشرين	بريطانيا	١
إرشادات التحول من شبكات الهاتف الجوال القائمة إلى الجيل الجديد من الاتصالات الدولية	سوريا	١
لجنة الدراسة الثالثة للإتحاد الدولي للاتصالات	الولايات المتحدة الأمريكية	١
الاجتماع الأول لمجموعة التخطيط الدولية	سويسرا	٣
ورشة عمل حول فرص الخدمة الشمولية والتحديات	مصر	١
الاجتماع السابع لفريق العمل العربي الدائم للطيف الترددي	أبوظبي	٤
(Bit-Stream Unbundling, Regulation of fixed line, Regulation of Mobile markets, Regulation of broadband markets)	فرنسا	٢
ملتقى إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات	دبي	١
Financial Integrity and Fraud Prevention	دبي	١
مجموع المشاركات الخارجية		**٦٥**

- **المشاركة في فعاليات داخلية**

اسم المشاركة	عدد المشتركين
ورشة عمل حول أساليب التحريات والتحقيقات في قضايا المنافسة	٢
ندوة بعنوان " نحو شراكة حقيقية في العمل الإحصائي "	١
المؤتمر الوطني الأول للمنافسة	٢
مؤتمر الجودة الأردني الخامس تحت عنوان " الإلتزام بالجودة تعزيز للاستثمار"	١
ورشة العمل الإقليمية " تكنولوجيا وتطبيقات MPLS "	٥
Telecom Convergence Conference 2005	١
ندوة أمن المعلومات في البوابات الإلكترونية	٢
ورشة التوعية البيئية	١
التعامل مع النظم المحاسبية والرقابة عليها	١
تطبيقات قانون الضمان الاجتماعي	١
عدد المشاركات	**١٧**

- **المشاركة في دورات تدريبية محلية**

اسم المشاركة	عدد المشاركين
إدارة أمن المعلومات	٢
إدارة المشتريات والمستودعات باستخدام الكمبيوتر	٢
الاتجاهات الحديثة في إدارة المخازن	١
أساليب التميز والإبداع في المحاسبة الحكومية	١
Certified Ethical Hacker	١
Oracle 10g DBA Track	١
أساسيات الرقابة الداخلية	١
أساليب الرقابة والتدقيق الحديث وأساليب كشف الغش والتلاعب والإحتيال	٢
CMA	٢
البرنامج التدريبي CCNA	١
Wireless Technology Seminar	٢
Essentials of GSM: Theory & Practice	٢
التشريعات والقوانين الأردنية ذات العلاقة بمزاولة مهنة المحاسبة القانونية الخاصة بمتطلبات الإمتحان بورقة التشريعات " الورقة الأولى "	٥
Public Participation in the Regulatory Process	١٩
Excellence in Government Management	٢٠
تنفيذ أعمال السكرتاريا وإدارة المكاتب الكترونيا	٥
القرارات الإدارية وأهميتها في أعمال الإدارة العامة	٢
اللغة الانجليزية	٦
حفظ وفهرسة الوثائق والملفات والأرشيف الإلكتروني	٣
إدارة مكاتب العلاقات العامة وخدمة الجمهور	٦
اتصالات الألياف الضوئية	١
صيانة الأجهزة المكتبية	١
التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية	١
التطبيقات العملية للتشريعات والقوانين ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والتدقيق	٣
عدد المشاركات	**٩١**

انجازات الهيئة لعام ٢٠٠٥

- **إنجازات اخرى**

- تعزيز التنافسية الإيجابية بين الدوائر عن طريق نشر الوعي بمفاهيم الأداء المتميز والجودة والإبداع والقيم المؤسسية المطلوبة، وذلك من خلال تطبيق إجراء الدائرة المتميزة، والإعلان عن فوز الدائرة الفنية بلقب الدائرة المتميزة للعام ٢٠٠٥.
- العمل على متابعة توثيق إجراءات العمل في جميع دوائر الهيئة. والتركيز على توثيق العمليات بطريقة فعالة تتسم بالوضوح، الشفافية، المرونة والبعد عن الروتين.
- تبادل الخبرات المتميزة بين الدوائر ومشاركة بعضها بعضاً قصص النجاح في الممارسات الإدارية الناجحة، وتوطيد العمل الجماعي وتحفيز الموظفين للعمل كفريق واحد.
- عقد دورات تدريبية متخصصة لطلبة الجامعات الأردنية في الهيئة.
- استكمال تطبيق أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بالتدقيق الداخلي بما فيها اعتماد الإطار العام للتدقيق الداخلي في الهيئة، واعتماد آلية إعداد خطة التدقيق السنوية وفق نموذج Risk Based Model، واستكمال إعداد برامج التدقيق المختلفة واعتمادها.

٦. فعاليات استضافتها الهيئة لعام ٢٠٠٥

- **ورشة العمل الإقليمية حول تطبيق وتنظيم سياسات النفاذ الشامل والخدمة الشاملة**

تم عقد فعاليات هذه الورشة والتي عقدت خلال الفترة من ٧-٢٠٠٥/٢/٩ بتنظيم من الهيئة وبالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات/ مركز التميز العربي. وبمشاركة أكثر من ستين مشاركاً من تونس، السعودية، عُمان، مصر، فلسطين، السودان، العراق، اليمن، والأردن.

وقد اشتمل اليوم الأول لورشة العمل على مجموعة من المحاضرات القيمة التي ركزت على سياسات الخدمة الشمولية والنفاذ الشامل والنواحي التنظيمية، قدمها مجموعة من الخبراء المختصين في هذا المجال من منظمات ومؤسسات دولية واستشارية، كما طرحت أهداف ومرتكزات سياسة الخدمات الشمولية في الأردن، واشتمل أيضا على جلسة حوار بعنوان تطوير بيئة تنظيمية مساعدة لتحقيق الخدمة الشاملة وشارك فيها مجموعة الخبراء الدوليين المشاركين في ورشة العمل، بالإضافة إلى ممثل الشركة المقدمة لخدمات الهاتف الثابت حالياً في الأردن.
وتركز اليوم الثاني للورشة على الجوانب الاقتصادية والتمويلية للخدمة الشمولية والنفاذ الشامل، وكذلك نموذج الاتحاد الدولي للاتصالات لسياسات وإجراءات الخدمة الشمولية، والذي قدمه الرئيس السابق لمنظمة الكومونولث للاتصالات السيد ديفيد سوتر، كما اشتمل اليوم الثاني على بعض الجوانب الأخرى مثل دور الاتصالات المتنقلة في حل مشكلة الشمولية، ومراكز الاتصالات الخاصة بالمجتمعات المحليّة والتجربة الأردنية في هذا المجال.

فيما ركزاليوم الثالث من الورشة على تجارب الدول الأخرى، إضافة إلى المبادرة الأردنية في مجال المجتمع المبنى على أساس المعرفة والإصلاحات التعليمية اللازمة للوصول إلى اقتصاد المعرفة، واشتمل أيضا على جلسة حوار ثانية لمناقشة تجارب الدول في تحقيق وتعزيز شمولية الخدمة وشمولية النفاذ لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وقد عبر المشاركون في الجلسة الختامية عن عظيم شكرهم وامتنانهم للإتحاد الدولي للاتصالات ومركز التميز العربي وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات على عقد ورشة العمل، وعلى المحتوى المميز، وقدموا شكرهم للمحاضرين والمؤسسات والشركات الراعية والداعمة للورشة كافة ، وتم توجيه رسالة شكر إلى جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم لاحتضان المملكة الأردنية الهاشمية لورشة العمل.

▪ الاجتماع الثاني لمجموعة العمل العربية الاقليمية للمرأة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

عقدت فعاليات الاجتماع الثاني لمجموعة العمل العربية الإقليمية للمرأة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تحت رعاية صاحبة الجلالة الهاشمية الملكة رانيا العبد الله المعظمة يومي ١٩-٢٠٠٥/٦/٢٠، بمشاركة ممثلين عن أعضاء المجموعة من دول الإمارات والبحرين وسوريا ومصر وفلسطين والأردن، إضافة إلى ممثلين عن الاتحاد الدولي للاتصالات / المكتب الإقليمي العربي ومنظمة الاسكوا (ESCWA) ومنظمة اليونيفيم (UNIFEM)، إضافة إلى الأمين العام المساعد / رئيس قطاع الشئون الاجتماعية في جامعة الدول العربية.

ويأتي عقد هذا الاجتماع في عمان تنفيذا للتوصيات التي تم إقرارها في الاجتماع الأول للمجموعة والذي عقد في القاهرة خلال الفترة ١٩-٢٠٠٥/٤/٢٠، وتم اختيار الأردن بالإجماع لرئاسة مجموعة العمل في العام الأول. حيث أنشئت مجموعة العمل العربية الإقليمية للمرأة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بتوصية من المنتدى الإقليمي عن المرأة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الذي عقد في القاهرة في الفترة من ١٧-٢٠٠٣/١٢/١٩ تحت مظلة منظمة المرأة العربية، وهدفها التنسيق نحو تطوير وإعداد آلية عمل لتنفيذ ما ورد في إعلان المبادئ المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي عقد في جنيف في كانون أول ٢٠٠٣ والإعداد لقمة تونس ٢٠٠٥.

وتم خلال الاجتماع مناقشة تقرير منظمة المرأة العربية عن الخطوات التي اتخذتها للمشاركة في الأحداث الموازية للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات التي ستعقد في تونس أواخر عام ٢٠٠٥، إضافة إلى مناقشة مقترح إستراتيجية عمل المجموعة، كما تم عرض عدد من المشاريع التي تعنى بتطوير المرأة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كمشروع التجارة الالكترونية للشابات العربيات، ومشروع قاعدة البيانات عن المرأة العربية، ومشروع إنشاء أكاديمية المرأة العربية للتعليم عن بعد، ومشروع التعلم عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية.

ويذكر أن مجموعة العمل تسعى إلى تحقيق هدفين يتمثل الهدف المباشر في رفع توصيات خاصة بالمرأة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى مجلس وزراء الاتصالات العرب ليتم ضمها إلى التوصيات التي سترفع إلى مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) الذي سيعقد في تونس. إضافة إلى أهداف متوسطة وبعيدة المدى لوضع مشاريع محددة لخدمة المرأة، وتشمل زيادة مساهمات قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في رفع سوية المرأة العربية وتحفيز دورها في مجالات التعليم والأعمال والاستثمار، وخدمة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى زيادة مشاركة المرأة في القطاع على المستويات كافة ، طالبة، وعاملة، وفي الإدارة المتوسطة، والمراكز القيادية.

٧. فعاليات شاركت فيها الهيئة لعام ٢٠٠٥

- **ملتقى ومعرض (Supercomm) لمزودي ومشغلي خدمات الاتصالات**

ترأست هيئة تنظيم قطاع الاتصالات الوفد الأردني المشارك في فعاليات ملتقى ومعرض (Supercomm) التي عقدت في الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة من ٦-٢٠٠٥/٦/٩، حيث تألف الوفد الأردني من ممثلين عن عدد من الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة.

وشارك في فعاليات المعرض العديد من شركات الاتصالات العالمية، حيث تم عرض آخر ما توصلت اليه تكنولوجيا الاتصالات.

وشاركت الهيئة في حلقة نقاشية حول (The Other 4 Billion: Telecom in Emerging Nations)، حيث تم التركيز على دور الهيئة في مجال تنظيم قطاع الاتصالات، إضافة إلى التركيز على أهمية موضوع الاتصالات اللاسلكية وآخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في هذا المجال، وشارك في الجلسة عدد من مسؤولي الاتصالات في العالم. ويذكر أن الملتقى والمعرض نظم من خلال (Telecommunications Industry Association).

- **اجتماع شبكة الهيئات العربية لتنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ARNT)**

بوصفها رئيس شبكة الهيئات العربية لتنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، دعت الهيئة أعضاء الشبكة للمشاركة في الاجتماع العام الثالث للهيئة العامة في جمهورية مصر العربية (باستضافة من الجهاز القومي للاتصالات) خلال الفترة من ٢-٢٠٠٥/٣/٣، وتم الاتفاق - خلال الاجتماع الذي شارك فيه ممثلون عن إحدى عشرة هيئة و/ أو إدارة مكلفة بتنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات في البلدان العربية - على ان تتم مخاطبة الاتحاد الدولي للاتصالات لطلب تسجيل الشبكة كعضو قطاع مجاناً لكونها جهة اقليمية غير ربحية وتم إنشاؤها بدعم ورعاية من الاتحاد الدولي للاتصالات، كما تم تشكيل فريقي عمل أحدهما خاص بمتابعة أعمال القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والآخر لمتابعة المؤتمر العالمي لهيئات تنظيم قطاع الاتصالات (GSR) وذلك بهدف تفعيل دور الشبكة على المستوى الدولي.

وتم خلال الاجتماع عرض نبذة عن الخطة الإستراتيجية للشبكة من قبل الأردن، وتم استعراض برامج وخطط العمل لمشاريع الخطة الإستراتيجية كافة ، وتم الاتفاق على خطط العمل مع التأكيد على التزام جميع المنسقين ومديري المشاريع وفرق العمل بمواعيد الإنجاز المدرجة في خطط العمل. كما تم الاتفاق على أن تقوم الرئاسة بتقديم خطة عمل مفصلة لكل هدف من أهداف الشبكة، تتضمن الجداول الزمنية والتكاليف المتوقعة لكل مشروع أو فعالية.

وقد أنيط بالأردن ممثلاً بهيئة تنظيم قطاع الاتصالات تولي رئاسة مشروع إنشاء دليل عربي (معجم المصطلحات التقنية)، وتولي رئاسة مشروع إعداد الإطار العام للربط البيني، وتولي رئاسة مشروع إعداد الإطار العام لتسوية المنازعات، بالإضافة إلى تولي الأردن مسؤولية المنسق العام لمحور إعداد الإطار العام لسياسات وتنظيمات القطاع الذي يندرج تحته مشاريع فنية وتنظيمية متعددة.

خطط الهيئة لعام ٢٠٠٦

- **تطبيق تعليمات قابلية نقل الارقام الخلوية**

بتطبيق هذه التعليمات، سيصبح مستخدم الخدمات الخلوية قادراً على تغيير مشغل الشبكة الخلوية المشترك بها مع الاحتفاظ برقمه الخلوي دون تغيير. ومن المتوقع بدء تطبيق هذه الخدمة في النصف الثاني من العام ٢٠٠٦ .

- **اجور الربط البيني**

العمل على تحديد أجور الربط البيني لبعض الخدمات المقدمة من الشركات المرخصة وفقا لتعليمات الربط البيني، إضافة إلى وضع الأسس اللازمة لتحديد أجور الربط البيني لشركات الاتصالات وفق منهجية (TSLRIC+) بدلاً من المنهجية المستخدمة حالياً (FAC)، ودراسة أجور الربط البيني الخاصة بشركات الاتصالات واعتمادها من قبل الهيئة.

- **تعـــديل خطـــة الترقـــيم الوطنيـــة وتحـــديث تعليمـــات تخـــصيص الـــسعات والرمـــوز الرقميـــة وحجزهـــا**

تعتبر خطة الترقيم الوطنية الإطار التنظيمي الذي يحدد رموز وسعات الترقيم المستخدمة في تقديم خدمات الاتصالات بصورة تدعم التنافسية في قطاع الاتصالات الأردني، بحيث تعكس هذه الأرقام طبيعة هذه الخدمات و/أو المكان المرتبط بها. ستقوم الهيئة بإجراء التعديلات اللازمة على خطة الترقيم وتعليمات حجز السعات والرموز الرقمية وتخصيصها لتتماشى مع التطور الذي يشهده قطاع الاتصالات.

- **تطبيق تعليمات اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل**

بتطبيق تعليمات اختيار المشغل، سيصبح مستخدم خدمات الاتصالات الثابتة أو المتنقلة قادراً على الاستفادة من خدمة اختيار المشغل البديل - غير المشغل المشترك معه - والذي يرغب بإجراء المكالمة عن طريق شبكته لأي جهة في العالم، وذلك عن طريق إدخال مجموعة رموز وأرقام خاصة قبل إجراء المكالمة.

وبتطبيق تعليمات الاختيار المسبق للمشغل، تتاح الفرصة لمستخدم خدمات الاتصالات الثابتة أو المتنقلة الاستفادة من خدمة اختيار المشغل بشكل مسبق للمكالمات التي يجريها وذلك بموجب عقد يبرمه المستخدم مع المشغل ودون الحاجة لإدخال أي رموز أو أرقام خاصة قبل إجراء الاتصال في كل مرة. ومن المتوقع البدء بتقديم هذه الخدمات في النصف الاول من العام ٢٠٠٦ .

- **إعداد الإجراءات اللازمة لبدء تطبيق تعليمات الإطار التنظيمي لمراقبة الجودة**

بعد إقرار تعليمات تطبيق الإطار التنظيمي لمراقبة الجودة والمتوقعة أوائل عام ٢٠٠٦، ستبدأ الاستعدادات لبدء تطبيق الإطار التنظيمي مع بداية العام ٢٠٠٧ ، وتشمل هذه الاستعدادات إعداد إجراءات تدقيق تقارير الجودة الواردة من شركات الاتصالات بشكل نصف سنوي، وإجراءات نشر معلومات الجودة للعامة ليستفيد منها المواطن في معرفة مستوى الجودة المقدم له من مزود الخدمة.

- **تحويل المرخصين الفرديين لنظام الترخيص الجديد**

استكمالا لبرنامج تحويل جميع المرخصين إلى نظام الترخيص الجديد، والذي بدأ فعلياً عام ٢٠٠٥ من خلال تحويل المرخصين الفئويين السابقين وعددهم ٢٦ مرخصاً إلى النموذج الجديد للرخصة الفئوية، حيث أصبح بإمكانهم توسيع نطاق خدماتهم واختيار التكنولوجيا المناسبة لتقديم تلك الخدمات، سيتم العمل على تحويل المرخصين غير الفئويين إلى نظام الترخيص الجديد، حيث يجب التعامل معهم بشكل خاص، وذلك بحكم تراخيصهم والخدمات التي يقدمونها، ويتوقع أن تتم عملية التحويل قبل نهاية العام ٢٠٠٦.

- **إصدار تعليمات تنظيمية متخصصة**

سيتم خلال عام ٢٠٠٦ صياغة العديد من التعليمات التنظيمية المتعلقة بالموضوعات كافة التي ستسهم في تعزيز المنافسة وخلق بيئة عمل مرنه تمتع بالشفافية والعدالة.

- **فيما يتعلق بتنظيم الترددات**

سيتم العمل على وضع وإعداد الجدول الوطني لتوزيع الترددات، اضافة إلى استكمال وضع الخطة الرقمية للبث الإذاعي والتلفزيوني الأرضي وتسجيلها لدى الاتحاد الدولي للاتصالات، كما سيتم العمل على تأمين حماية المحطات الراديوية العاملة والمستقبلية في خدمات الاتصالات الراديوية المتنقلة في المملكة من محطات البث الرقمي الاذاعي والتلفزيوني الأرضي من خلال تسجيلها واعتمادها في الوضع المرجعي للخطة الرقمية في الاتحاد الدولي للاتصالات.

- **فيما يتعلق بتنفيذ إجراءات العمل الداخلية**

تنفيذ خطة التدقيق المعتمدة لعام ٢٠٠٦، وإعداد خطة التدقيق الداخلي لعام ٢٠٠٧ حسب نموذج الـ (Risk Based Model)، وبتطبيق هذه الخطة، سيتم تنفيذ الأعمال الوظيفية على أكمل وجه وبشكل مهني واحترافي. من جانب آخر سيتم إعداد إجراءات العمل لجميع دوائر الهيئة وتوثيقها، وإعداد الخطط التدريبية لتطوير قدرات الموظفين العاملين في الهيئة لزيادة الكفاءة ورفع مستوى الأداء، وسيتم التركيز على الجانبين المهاري والمعرفي للموظف، إضافة إلى دراسة الامتيازات والمنافع لموظفي الهيئة بهدف تحسينها، وذلك للمحافظة على الكفاءات الحالية ولاستقطاب الموظفين ذوي الخبرة والكفاءة، كما سيتم دراسة الأنظمة والتعليمات في الهيئة وتعديلها بما يضمن تطوير القوى البشرية وتعزيز مستوى الإنتاجية.

الحسابات الختامية للهيئة

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

هيئة ذات استقلال مالي وإداري

عمّان – المملكة الاردنية الهاشمية

البيانات المالية

وتقرير مدقق الحسابات

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٥

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

هيئة ذات استقلال مالي وإداري

عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

فهرس

المادة	صفحة	بيان
الميزانية العمومية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥	٤٢	أ
بيان الدخل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥	٤٤	ب
بيان التغيرات في الوفر المحتفظ به للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥	٤٥	ج
بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥	٤٦	د

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

هيئة ذات استقلال مالي وإداري

عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

بيان
أ

الميزانية العمومية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٥

٢٠٠٤ (بعد التعديل)	٢٠٠٥	الموجودات
دينار أردني	دينار أردني	**الموجودات المتداولة**
٦,١٣٠,٤٩٤	٦,٢٦١,٢١١	نقد ونقد معادل
٢٩,١١٣,٦٦٩	٣٤,١١٠,٨٤٩	إيرادات مستحقة
٥,١٥٥,١٤٠	٣,٥٦٠,٠١٤	ذمم مدينة
٢٦,٥٩١	٤٠,٣٢٤	أرصدة مدينة أخرى
٤٣,٣٨١	٣٧,٤١٤	مستودعات
٤٠,٤٦٩,٢٧٥	**٤٤,٠٠٩,٨١٢**	**مجموع الموجودات المتداولة**
		الموجودات غير المتداولة
٧٣٦,٢٥٦	٧٩٩,٩٨٤	ممتلكات وآلات ومعدات
٣٢,٤٠٠	-	دفعات على مشاريع تحت التنفيذ
٧٦٨,٦٥٦	**٧٩٩,٩٨٤**	**مجموع الموجودات غير المتداولة**
٤١,٢٣٧,٩٣١	**٤٤,٨٠٩,٧٩٦**	**مجموع الموجودات**

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

هيئة ذات استقلال مالي وإداري

عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

بيـان
أ

الميزانية العمومية كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٥

٢٠٠٤ (بعد التعديل)	٢٠٠٥	المطلوبات والوفر المحتفظ به
دينار أردني	دينار أردني	**المطلوبات المتداولة**
٣,٣٠٣,٢٣٦	٢,٨٦٢,٩٦١	إيرادات مقبوضة مقدما
١,٨٣٨,٣٥٩	٢٦٣,٧٨١	إيـرادات رخـص وتـرددات غيـر متحققة
١,٨٩٧,٦٦١	١،٥٠٥،٢٢٦	ذمم دائنة
٨١٣,٠٣٤	٢,٧٩٧,٣٩٣	أمانات
٢,١٣٤,٢٢٢	١٢٦,٦٣٩	مخـصص شـراء ممتلكـات وآلات ومعدات
٩,٩٨٦,٥١٢	٧,٥٥٦,٠٠٠	**مجموع المطلوبات المتداولة**
٣١,٢٥١,٤١٩	٣٧,٢٥٣,٧٩٦	**الوفر المحتفظ به - بيان ج**
٤١,٢٣٧,٩٣١	٤٤,٨٠٩,٧٩٦	**مجموع المطلوبات والوفر المحتفظ به**

بيان ب

٢٠٠٤ (بعد التعديل)	٢٠٠٥	
دينار أردني	**دينار أردني**	**الايرادات**
٣٥,١٩٢,٣٧٩	٥٣,٥١٦,٢٣٤	الإيرادات
٣٢٤,٧٩٥	٣٤٤,٥٥٥	إيرادات أخرى
١,٧٨٤,٥٨٥	١,٣٩٢,٨٠٥	ايرادات منحة أمير
-	٣٠٣,٦٠١	ايرادات منحة الاتحاد الاوروبي
٥٥,٣٠١,٧٥٩	**٥٥,٥٥٧,١٩٥**	**مجموع الايرادات**
		النفقات
(١,٩٣٧,٠٨٧)	(٢,٠٥٦,٣٦٧)	نفقات تشغيلية
(٢٦٨,١٧١)	(٣٠٠,٠٢٧)	نفقات تحويلية
(١,٥٣٠,٩٣٥)	(١,٤٠٤,٣٧٣)	نفقات استشارات فنية ودراسات
(١,٧٨٤,٥٨٥)	(١,٣٩٢,٨٠٥)	مصاريف منحة أمير
-	(٣٠٣,٦٠١)	مصاريف منحة الاتحاد الأوروبي
(٥,٥٢٠,٧٧٨)	**(٥,٤٥٧,١٧٣)**	**مجموع النفقات**
٤٩,٧٨٠,٩٨١	**٥٠,١٠٠,٠٠٢**	**وفر السنة - بيان ج**

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

هيئة ذات استقلال مالي وإداري

عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

بيان ج

بيان التغيرات في الوفر المحتفظ به للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٥

٢٠٠٤ (بعد التعديل)	٢٠٠٥	
دينار أردني	دينار أردني	
٢١,٥١٣,٦١٤	٣١,٢٥١,٤١٩	الوفر المحتفظ به في بداية السنة - قبل التعديل
(٣٧١,٠٨٩)	-	تعديلات سنوات سابقة - إيضاح ١٣
٢١,١٩٦,٥٢٥	**٣١,٢٥١,٤١٩**	**الوفر المحتفظ به في بداية السنة - بعد التعديل**
٤٩,٧٨٠,٩٨١	٥٠,١٠٠,٠٠٢	وفر السنة - بيان ب
(٣٨,٥٠٠,٠٠٠)	(٤٤,١٠٠,٠٠٠)	مبالغ محولة لوزارة المالية
-	(٢,٠٠٠,٠٠٠)	المحول (إلى) أمانات بدل منافع إضافية للأردن
(١,٢٢٦,٠٨٧)	٢,٠٠٢,٣٥٥	المحول من (إلى) مخصص شراء ممتلكات وآلات ومعدات
٣١,٢٥١,٤١٩	**٣٧,٢٥٣,٧٩٦**	**الوفر المحتفظ به في نهاية السنة - بيان أ**

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

هيئة ذات استقلال مالي وإداري

عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

بيان د

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٥

٢٠٠٤ (بعد التعديل)	٢٠٠٥	
دينار أردني	دينار أردني	**التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية**
٤٩,٧٨٠,٩٨١	٥٠,١٠٠,٠٠٢	وفر السنة
		تعديلات لـ :
١٢٦,٢٨٧	١٢٧,٣٤٠	استهلاكات
(٣١٧,٠٨٩)	-	تعديلات سنوات سابقة
(٨٤٢,٦٤٦)	(٥,٢٢٨)	مخصص شراء ممتلكات وآلات ومعدات
		التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
(٥,١٢١,١٤٨)	(٤,٩٩٧,١٨٠)	إيرادات مستحقة
(١,٣٧٥,٠٨٦)	١,٥٩٥,١٢٦	ذمم مدينة
(١٣,٠١٤)	(١٣,٧٣٣)	أرصدة مدينة أخرى
(١٢,١٥٩)	٥,٩٦٧	مستودعات
(١,٨٥٣,٨٦٨)	(٤٤٠,٢٧٥)	إيرادات مقبوضة مقدما
٢٩٩,٢٥٤	(١,٥٧٤,٥٧٨)	إيرادات رخص وترددات غير متحققة
١,٧٤٠,٧٤٢	(٣٩٢,٤٣٥)	ذمم دائنة
(٣٧٩,٦١٠)	(١٥,٦٤١)	أمانات
٤٢,٠٥٠,٦٤٤	**٤٤,٣٨٩,٣٨٥**	**صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية**
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(٢٢٤,٩٣٣)	(٢٠٣,٣٢٧)	شراء ممتلكات وآلات ومعدات
٨٤,٨٤٧	١٢,٢٥٩	استبعاد ممتلكات وآلات ومعدات
(٣٢,٤٠٠)	٣٢,٤٠٠	دفعات على مشاريع تحت التنفيذ

(١٧٢,٤٨٦)	(١٥٨,٦٦٨)	**صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية**
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(٣٨,٥٠٠,٠٠٠)	(٤٤,١٠٠,٠٠٠)	مبالغ حوّلت لوزارة المالية
(٣٨,٥٠٠,٠٠٠)	**(٤٤,١٠٠,٠٠٠)**	**صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية**
٣,٣٧٨,١٥٨	**١٣٠,٧١٧**	**صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل**
٢,٧٥٢,٣٣٦	٦,١٣٠,٤٩٤	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
٦,١٣٠,٤٩٤	**٦,٢٦١,٢١١**	**النقد والنقد المعادل في نهاية السنة - بيان أ**

ملحق (١)

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن/ حقائق وأرقام

تمهيد

يعد قطاع الاتصالات الشريان الرئيسي والقلب النابض للاقتصاد في جميع دول العالم، ويحظى بأهمية إستراتيجية كونه يعد من أهم المساهمين في تطوير عجلة التنمية المستدامة إلى جانب قطاعات العمل الاخرى، وكذلك لكونه أحد مكونات البنية التحتية لقيام أي مشروع استثماري، كما انه يسهم بشكل كبير في زيادة التبادل التجاري بين الدول وانتعاش الاقتصاد العالمي والمحلي لأي دولة، وتتزايد أهمية قطاع الاتصالات يوماً بعد يوم نظراً لما حققه من تطور وازدهار في جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى كالتعليم والصحة التي تطورت بفضل قطاع الاتصالات وما حققه من وسائل سهلت عملية الاتصال والتعلم على المستوى المحلي والدولي.

وفي ظل التطور السريع لقطاع الاتصالات على المستوى الدولي أدركت الحكومات أهمية فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار فيه، فقامت العديد من دول العالم بإعادة هيكلة سوق الاتصالات لديها وذلك لتحرير هذا القطاع،وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع ،وتوفير قاعدة عريضة من المنتجات والخدمات التي كانت الحكومة تدير عملية توفيرها للمواطنين، وبدأت الحكومات بالانسحاب إما بشكل جزئي أو كامل من القطاع لإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار وتوفير خدمات جديدة للمستفيدين بأسعار مناسبة وبجودة عالية، ومنحهم فرصة الاستفادة من الخيارات المتعددة من الخدمات والعروض التي يوفرها المستثمرون الجدد.

وقد كان لجلالة الملك عبد الله الثاني النظرة الثاقبة والشاملة والرؤية المستقبلية التي رسمت ملامح تطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فقد عبّر عن ذلك بقوله الشهير "إدراكاً منا بأن استثمار القطاع الخاص هو المحرك الحقيقي للتنمية الاقتصادية المستدامة، فقد اعتمدنا خطة عمل تهدف إلى تشجيع هذا الاستثمار في القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الأردني، وتتضمن هذه الخطة سنّ التشريعات الهادفة إلى تحرير هذه القطاعات من خلال الخصخصة والتنظيم الملائم وضمان المنافسة العادلة ".

وقد أدركت الحكومة منذ البداية أهمية مواكبة التطور العالمي في هذا الاتجاه، وأن الاستثمار في البنية التحتية وخدمات الاتصالات لن يتأتى إلا من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في توفير خدمات الاتصالات، كما وأدركت أن إصلاح الهيكل التنظيمي هو أكثر الطرق فاعلية في تحفيز المستثمرين وجذبهم للاستثمار في القطاع وابتكار خدمات جديدة لخدمة المستفيدين والاقتصاد الوطني بشكل عام.

وقد خطت الحكومة خطوات مهمة في هذا الاتجاه، إذ قامت بوضع برنامج لإعادة هيكلة القطاع والذي كان نتيجته فصل دور المنظم عن مقدّم الخدمات وعن واضع السياسات، فتم إصدار قانون اتصالات لعام ١٩٩٥ والذي أنشئت بموجبه هيئة تنظيم قطاع الاتصالات لتكون هيئة مستقلة مالياً وإدارياً ،ولتتولى كذلك مهام تنظيم القطاع وتنفيذ سياسة الحكومة في هذا الخصوص، كما تم لاحقاً تحويل مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة عامة في عام ١٩٩٧، وأنيط بوزارة الاتصالات مسؤولية اقتراح السياسات الخاصة بالقطاع.

وبنفس الإتجاه قامت الحكومة في مطلع عام ٢٠٠٠ بخصخصة شركة الاتصالات الأردنية وبيع ٤٠% من حصتها في الشركة لتجمع مستثمرين يقوده شركة فرانس تيليكوم والبنك العربي، في الوقت الذي قامت مؤسسة الضمان الاجتماعي بشراء ٨% أخرى من حصة الحكومة، وفي وقت لاحق من نفس العام طرحت الحكومة جزءاً من حصتها للبيع وتم بيع ١٠,٥% منها لعامة الشعب بحيث أصبحت حصة الحكومة ٤١,٥ %.

كما وانضم الأردن إلى ١٣٥ عضواً في منظمة التجارة العالمية في العام ١٩٩٩، وأصبح عضواً كامل العضوية في العام ٢٠٠٠ ليصبح بذلك العضو ١٣٦ في المنظمة، وقد قدم الأردن التزاماته فيما يتعلق بقطاع الاتصالات ضمن العروض التي قدمت للانضمام إلى المنظمة والتي تضمنت تحرير قطاع الاتصالات بنهاية عام ٢٠٠٤.

وانسجاما مع التزامات الأردن تجاه منظمة التجارة العالمية، أصدرت الحكومة قانوناً جديداً معدلاً للاتصالات في كانون الثاني من عام ٢٠٠٢، والذي أكد على استقلالية الهيئة من خلال إعادة تشكيل مجلس إدارتها من مجلس إدارة غير متفرّغ يرأسه معالي وزير البريد والاتصالات إلى مجلس مفوضين يتألف من خمسة أعضاء من ذوي الاختصاص والخبرة ومتفرغين بشكل كامل لعمل الهيئة، كما تضمن القانون تحويل وزارة البريد والاتصالات إلى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وقامت الحكومة أيضاً بإصدار وثيقة السياسة العامة لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد التي أعلنت عنها الحكومة في عام ٢٠٠٣، والتي أكدت من خلالها على عزم الحكومة لتنفيذ جميع التزامات الأردن تجاه منظمة التجارة العالمية المتعلقة بإنهاء الإنفرادية التي تتمتع بها شركة الاتصالات الأردنية بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، وفتح سوق الاتصالات الثابتة بالكامل لمزيد من التنافس في تزويد الخدمات.

لقد شهد قطاع الاتصالات تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية، وفيما يلي أهم المؤشرات التي تعكس ذلك التطور، فقد بلغ متوسط النمو السنوي التراكمي في قطاع الاتصالات للفترة من ١٩٩٩ -٢٠٠٥ على النحو التالي:

- عدد المشتركين بالخدمة الهاتفية الثابتة (١,٥٢ %)
- عدد مشتركي الهواتف المتنقلة (٥٩,٧ %)
- عدد مشتركي الانترنت (٣١,٧ %)

كما زاد عدد المرخصين لتقديم خدمات الاتصالات إلى (٤٠) شركة ومؤسسة في عام ٢٠٠٥، مقارنة مع (٢٣) شركة ومؤسسة في عام ١٩٩٩.

هذا وقد زاد حجم الاستثمار في قطاع الاتصالات الأردني من (٤ ،١١١) مليون دينار أردني في عام ٢٠٠٤ إلى (١٥٥) مليون دينار أردني في عام ٢٠٠٥. وقد وصل حجم الإيرادات الإجمالية في قطاع الاتصالات الأردني حوالي (٨٦٤) مليون دينار أردني في عام ٢٠٠٥.

وعلى الرغم من انخفاض عدد العاملين في شركة الاتصالات الأردنية من ٣٠٤٨ موظفاً في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٧٠١ موظفاً في عام ٢٠٠٥ وبانخفاض سنوي بلغ ٢, ٨ % ، إلا أن العدد الكلي للعاملين في الشركات المرخصة بلغ (٥٣٢٥) موظفاً في عام ٢٠٠٥ مقارنة مع ٥٠٩٤ موظفاً في عام ٢٠٠٤.

عدد المشتركين في خدمات الاتصالات المرخصة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥) بالألف

نوع الخدمة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
خدمة الاتصالات الثابتة	٦٢٠	٦٦٠	٦٧٤	٦٢٣	٦٣٨	٦٢٨
خدمة الاتصالات الخلوية والراديو المتنقل	٣٨٩	٨٦٦	١٢٠٠	١٣٢٥	١٦٢٤	٣١٣٨
خدمة الانترنت	٣٢	٦٦	٦٢	٩٢	١١١	١٩٧
خدمة النداء الآلي	١٢	٤,٤	٤,٦	٢,٣	٢,١	٢,٢

نسب الانتشار لخدمات الاتصالات المرخصة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥)

نوع الخدمة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
خدمة الاتصالات الثابتة	%١٣	%١٣,١	%١٣,٤	%١١,٣	%١١,٩	%١١,٦
خدمة الاتصالات الخلوية والراديو المتنقل	%٧,٧	%١٦,٧	%٢٢,٩	%٢٤,٢	%٣٠,٤	%٥٧
خدمة الانترنت	%٠,٦٣	%١,٣٢	%١,١٦	%١,٦٧	%٢,٠٧	%٣,٦
خدمة النداء الآلي	%٠,٢٣	%٠,٠٩	%٠,٠٨٦	%٠,٠٤	%٠,٠٤	%٠,٠٤

عدد المشتركين ونسبة انتشار الهاتف الثابت (2000-2005)

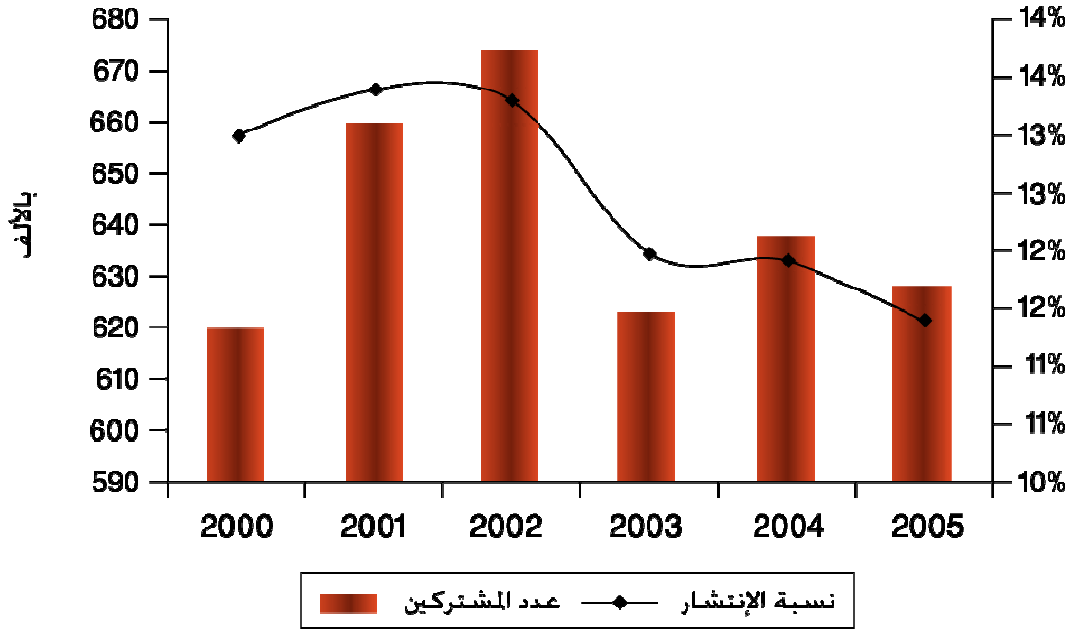

عدد المشتركين ونسبة انتشار الهاتف المتنقل والراديو المتنقل (2000-2005)

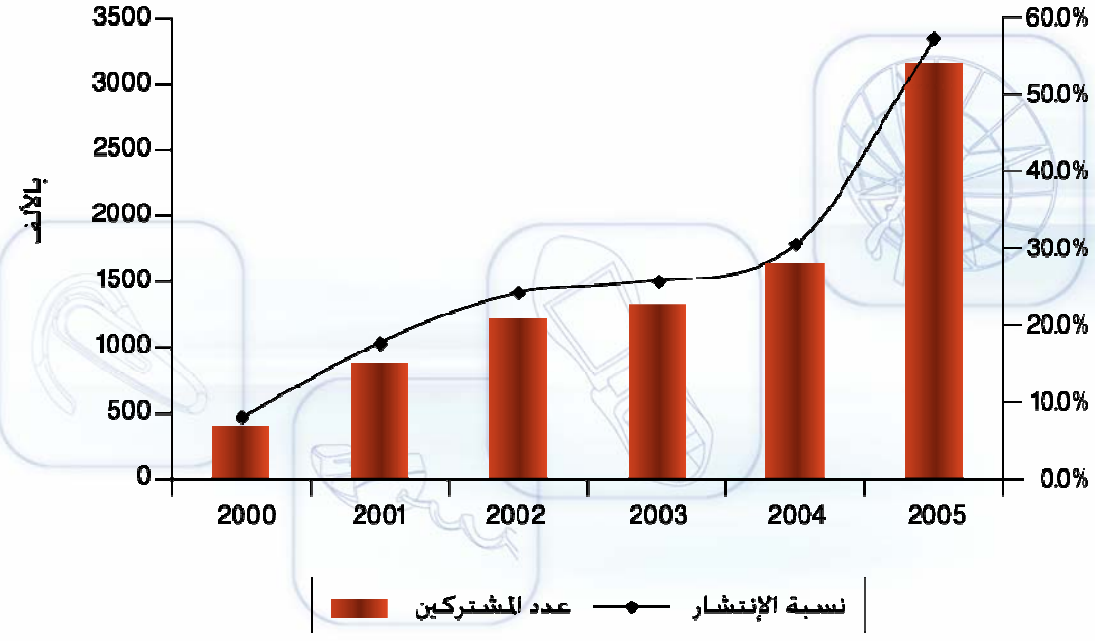

عدد مشتركي الإنترنت ونسبة الإنتشار (2000-2005)

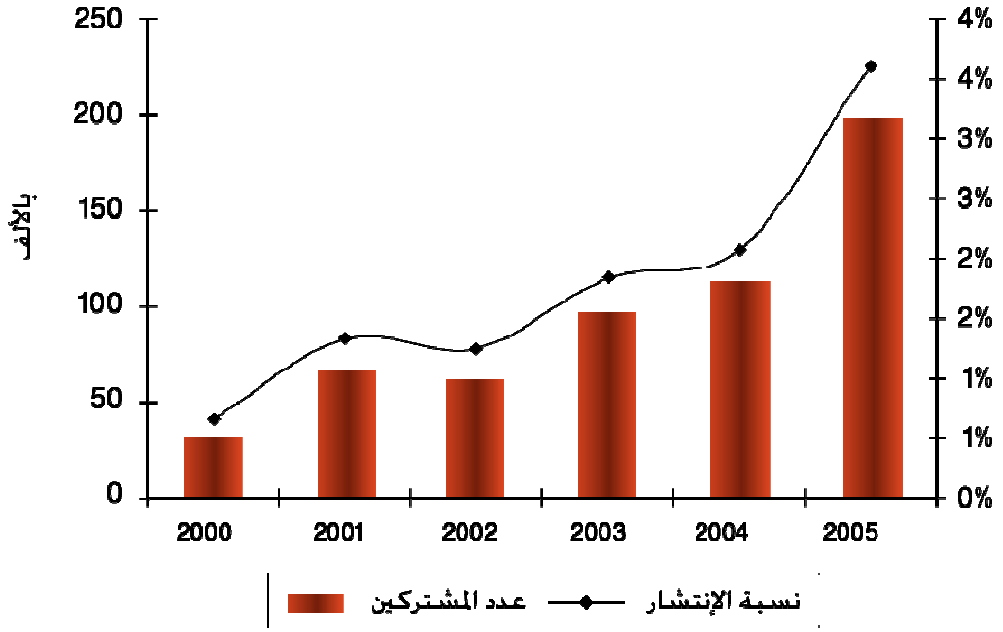

عدد المشتركين ونسبة الإنتشار لخدمة النداء الآلي (2000-2005)

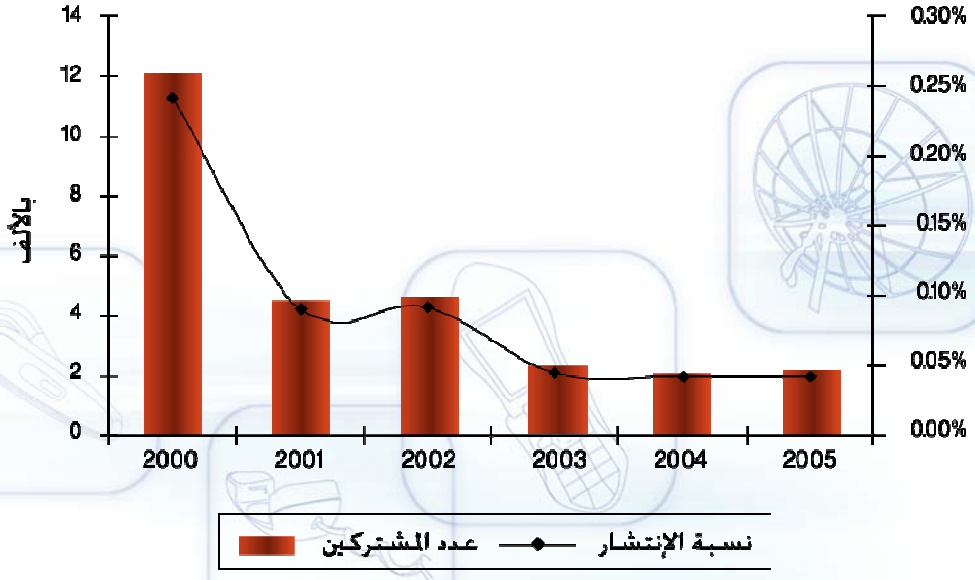

تطور حجم الاستثمار في قطاع الاتصالات (٢٠٠٠-٢٠٠٥) بالمليون

نوع الخدمة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
خدمة الاتصالات الثابتة	٥٥,٧	٩٠,١	٣٨,٢	١١,٥	١٠	١٢,٣
خدمة الاتصالات الخلوية والراديو المتنقل	٩٢,٩	٨٩,٢	٩٣,٣	٩١,٩	١٠٠,٣	١٣٧
خدمة الانترنت	٤,٣	٥,٥	٣,٥	١,٥	٠,٧	٥,٦
خدمة البطاقات المدفوعة مسبقا	-	-	٢,٦	١,١	٠,٤	٠,٤
خدمة النداء الآلي	٠,٠٢	٠,١	٠,٠٠٤	-	-	-
المجموع	**١٥٢,٩٢**	**١٨٤,٩**	**١٣٧,٦**	**١٠٦**	**١١١,٤**	**١٥٥,٣**

تطور عدد العاملين في قطاع الاتصالات

نوع الخدمة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
خدمة الاتصالات الثابتة	٤٩٠٧	٤٧٩٢	٤٥٤٨	٣٦٦٣	٣٠٤٨	٢٧٠١
خدمة الاتصالات الخلوية والراديو المتنقل	٨٧٩	١٠٤٤	١١٦٨	١٢٤٩	١٦٤١	٢١٢٤
خدمة الانترنت	٣٧٠	٤٥٧	٤٠٨	٢٩٤	٣٥٣	٤٥٠
خدمة البطاقات المدفوعة مسبقا	-	-	٣٦	٣٥	٤٤	٤٢
خدمة النداء الآلي	٤٤	٢٥	١٧	١٠	٨	٨
المجموع	**٦٢٠٠**	**٦٣١٨**	**٦١٧٧**	**٥٢٥١**	**٥٠٩٤**	**٥٣٢٥**

ملحق ٢

جدول يبين شركات الاتصالات المرخصة في المملكة حتى نهاية عام ٢٠٠٥

الرخص الصادرة حتى نهاية عام ٢٠٠٥

رخص فردية*

#	اسم الشركة	نوع الخدمة	الموقع الالكتروني
١	شركة الاتصالات الأردنية	اتصالات ثابتة	www.jordantelecom.jo
٢	الشركة الأردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (فاست لينك)	اتصالات متنقلة	www.fastlink.com.jo
٣	شركة البتراء الأردنية للاتصالات المتنقلة (موبايلكم)	اتصالات متنقلة	www.mobilecom.jo
٤	شركة أمنية للاتصالات المتنقلة	اتصالات متنقلة	www.umniah.com
٥	شركة الجيل الجديد (إكسبرس)	راديو متنقل	www.express.jo
٦	الشركة البحرينية الأردنية للتقنية والاتصالات المساهمة العامة المحدودة (بتلكو – الأردن)		www.batelco.jo

ملاحظة

لم يتم انتقال الشركات اعلاه إلى النموذج الجديد للرخص الفردية وفق النظام الجديد لغاية نهاية عام ٢٠٠٥ باستثناء شركة بتلكو-الأردن والتي تم منحها رخصة اتصالات فردية وفق النموذج الجديد.

رخص فنوية*

#	اسم الشركة	الموقع الالكتروني
١	الشركة الأردنية للنداء الآلي (مرسال)	www.mirsal.com
٢	الشركة البحرينية الأردنية للتقنية والاتصالات المساهمة العامة المحدودة(بتلكو – الأردن)	
٣	شركة شبكة الاتصالات الدولية (سيبيريا)	www.cyberia.jo
٤	شركة عبر الكمبيوتر للاتصالات (CNS)	www.cns.com.jo
٥	مؤسسة الشرق الأوسط للاتصالات MEC	www.mec.com.jo
٦	شركة الاتصالات الأردنية (JT)	www.jordantelecom.jo
٧	الشركة الأردنية لخدمات نقل البيانات (Wanadoo)	www.wanadoo.jo
٨	شركة فياكلاود الأردن	www.viacloud.com
٩	شركة الإمارات لتكنولوجيا المعلومات (Info2Cell.com)	www.info2cell.com
١٠	شركة اكسسمي / الأردن	www.accessme.com
١١	شركة سيتا العالمية (SITA)	www.sita.int
١٢	الشركة الأردنية لخدمات الهواتف المتنقلة (فاست لينك)	www.fastlink.com.jo
١٣	شركة تقنية تبادل الشبكات (NEXT)	www.next.jo
١٤	الشركة العالمية للخدمات الإعلامية والاتصالات	
١٥	شركة الدقة لخدمات الاتصالات	www.al-deka.com
١٦	الملكية الأردنية	www.rja.com.jo
١٧	الشركة الأردنية لخدمات تراسل المعطيات(LINKdotNET)	www.link.jo
١٨	الشركة العربية الدولية للتعليم والاستثمار / جامعة العلوم التطبيقية الأهلية	www.asu.edu.jo
١٩	الشركة الأردنية العالمية للاتصالات السريعة	www.swiftel.com

٢٠	شركة البتراء الأردنية للاتصالات المتنقلة (موبايلكم)	www.mobilecom.jo
٢١	الشركة الأهلية لخدمات الاتصالات	www.net7aka.com
٢٢	شركة الجيل الجديد للاتصالات (إكسبرس)	www.express.jo
٢٣	شركة المصريّة الأردنيّة لنقل البيانات (TE DATA)	www.tedata.net
٢٤	شركة بيلا للاتصالات	www.fastlink.com.jo
٢٥	شركة الواقعية للربط اللاسلكي	www.lasilkee.com
٢٦	شركة الصراط للاتصالات والتكنولوجيا	
٢٨	شركة كريستال للاتصالات	
٢٩	شركة نداء عمان لخدمات الاتصالات	www.ammancall.com
٣٠	شركة الخبرات للمعلومات والاتصالات (اكسسمي سابقا)	www.accessme.com
٣١	الشركة العالمية للمواصلات السلكية واللاسلكية للطيران (SITA)	www.sita.com
٣٢	شركة جرس الأردن	
٣٣	شركة الرؤيا الأردنية للاتصالات	
٣٤	شركة علي الحسيني وشريكه	
٣٥	شركة عز الدين ابو صلاح وشريكه	

*** الرخص الفردية:**

الحصول على رخص فردية مطلوبٌ من جميع مشغلي شبكات الاتصالات العامة والتي يتم تشغيلها بغرض تقديم خدمات اتصالات عامة باستخدام موارد نادرة. والمقصود بالموارد النادرة هنا الطيف الترددي وحقوق استخدام المرافق العامة والأرقام الهاتفية من خطة الترقيم الوطنية، وتبلغ رسوم الحصول على هذا النوع من الرخص الفردية (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف دينار أردني.

*** الرخص الفئوية:**

الحصول على رخص فئوية مطلوبٌ من جميع مزودي خدمات الاتصالات العامة ممن لا يستخدمون موارد نادرة أو أولئك الذين تقرر الهيئة أن استخدامهم للموارد النادرة ليس له اثر ملموس على تلك الموارد. وتبلغ رسوم الحصول على هذا النوع من الرخص الفئوية (٣٠,٠٠٠) ثلاثين ألف دينار أردني.

ملحـق ٣

برنامج الترخيص الإضافي تطبيقا للسياسة العامة للحكومة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات و قطاع البريد

برنامج الترخيص

١. أهداف برنامج الترخيص

إن إطلاق برنامج لترخيص مشغلين في قطاع الاتصالات الثابتة ضروري لفتح باب الاستثمار في هذا القطاع في أقرب وقت ممكن بعد انتهاء فترة الانفرادية التي تتمتع بها شركة الاتصالات الأردنية بتاريخ الحادي والثلاثين من كانون الأول ٢٠٠٤.

ومع مراعاة وجوب وضع برنامج الترخيص المطلوب لقطاع الاتصالات الثابتة في سياق يتناسب مع التوجه العام لتوحيد أسس تنظيم مختلف أنشطة قطاع الاتصالات فإن هذه الوثيقة تقترح تطبيق التحول التدريجي نحو إطار تنظيمي متكامل للترخيص ابتداءً من برنامج ترخيص انتقالي لعام ٢٠٠٥ مع مراعاة النصوص الواردة في قانون الاتصالات واتفاقيات الترخيص الحالية ذات العلاقة وذلك بهدف الوصول إلى الإطار التنظيمي المتكامل اعتباراً من ٢٠٠٦.

١/١. برنامج الترخيص لعام ٢٠٠٥

سيتيح برنامج الترخيص للعام ٢٠٠٥ الدخول لسوق الخدمات الثابتة للتنافس مع شركة الاتصالات الأردنية. إن الهدف الكلي هو تحقيق الأهداف المحددة والغايات المرجوّة لسياسة الحكومة، وبالأخص:

أ) تعزيز تنوع الخدمات وتوافرها وجودتها بالنسبة إلى مستوياتها الحالية وتوسيع الخيارات بين الجهات المقدمة لهذه الخدمات. حيث انه من الضروري أن يضاهي مستوى خدمات الاتصالات الثابتة في المملكة مستويات الخدمات المتاحة في الدول المناظرة. ولهذا تأثير مهم في جذب الاستثمار و نمو الاقتصاد وتطوره وفي زيادة كفاءة القوى العاملة وفي تحقيق أهداف الحكومة في التنمية الاجتماعية.

ب) وهناك أهداف محددة ضمن الإطار العام الساعي لتحقيق التقدم والنمو في هذا القطاع. هذه الأهداف تتضمن الأمور الآتية دون أن تقتصر عليها: إدخال خدمات اتصالات دولية منافسة و بديلة، وتوفير سعات ومخارج دولية بديلة، واستغلال التكنولوجيا الحديثة خاصة في مجال نقل المعلومات، بالإضافة إلى استخدام الأنظمة والتكنولوجيا التي تتيح تقديم الخدمات المتعددة المتنوعة.

ت) إن أحد الأهداف و بصورة عامة، هو أن يوفر قطاع الاتصالات الثابتة التجهيزات والخدمات والعناصر الأساسية لتمكين قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بفروعة كافة، البناء عليها وزيادة قيمتها المضافة بطرق مبتكرة. هذه العناصر الأساسية يجب أن تكون ضمن إمكانيات المستخدمين ومربحة لمقدميها في آن معاً، بحيث يتم التطور والإبداع وزيادة الملكية الفكرية للمجتمع.

١/١/١. الدوافع

إن من أبرز الدوافع لقيام الهيئة بوضع برنامج الترخيص لعام ٢٠٠٥ هو العمل على إيجاد فرص فورية للقطاع الخاص للابتكار والاستثمار وتفعيل استخدام الموجودات الوطنية المتوافرة في القطاع (شبكات الاتصالات العائدة لبعض مؤسسات الدولة) بطريقة صحيحة وعادلة.

٢/١/١. النتيجة المتوقعة من البرنامج

تتوقع هيئة تنظيم قطاع الاتصالات أن هذا البرنامج بالإضافة إلى التدابير التنظيمية الضرورية التي ستتخذ والمتعلقة بالربط البيني وخدمات النفاذ وتمكين المستفيدين من اختيار مزود الخدمة ستؤدي من جهة إلى: (أ) دخول عدد محدود من مشغلي شبكات وخدمات الاتصالات الدولية، ومزودي نقل الصوت عبر بروتوكول الانترنت وخدمات

نقل المعلومات الأخرى، ومن جهة أخرى سيؤدي إلى (ب) التوسع في تزويد خدمات الحزم العريضة (ج) توسيع نطاق أعمال المرخص لهم الحاليين بما في ذلك شركة الاتصالات الأردنية ومرخصي الخدمات اللاسلكية المتنقلة العامّة، (د) استغلال أفضل للموجودات القائمة. ولا تتوقع الهيئة أن ينتج عن برنامجها أي عملية من شأنها بناء شبكة مماثلة لشبكة شركة الاتصالات الأردنية الثابتة، والتي ستبقى البنية التحتية المهيمنة في سوق الخدمات الثابتة.

٣/١/١. رفع بعض القيود عن شركة الاتصالات الاردنية

إن تعريض شركة الاتصالات الأردنية للتنافس في قطاع الاتصالات الثابتة يستدعي التدرج في تغيير و/أو إزالة الإجراءات التنظيمية للأنشطة والخدمات التي توفرها شركة الاتصالات الأردنية. فمن ناحية يجب الحد من إساءة استخدام سيطرة الشركة على السوق خاصة وأنها ستبقى هي الشركة الوحيدة القادرة على توفير احتياجات المشغلين الجدد بشكل أو بآخر. ومن ناحية أخرى فإن وجود المنافسة الحقيقية لا بد أن يصحبها رفع بعض القيود التنظيمية عن الشركة. وإذا كان إنهاء الانفرادية يشكل تحديا لشركة الاتصالات الأردنية فقد منحت الشركة فترة زمنية كافية للاستعداد لمواجهة ذلك التحدي، وكذلك فإن وجود المنافسة يشكل فرصة للشركة للدخول إلى مرحلة جديدة من بناء القدرات الإبداعية.

٤/١/١. الفوائد

ستتمخض عملية تحرير قطاع الاتصالات الثابتة عن فوائد ملموسة ليست قاصرة على تخفيض الأسعار في ظل الإقبال المتزايد على طلب الخدمات فحسب، ولكنها ستحفز الاقتصاد الوطني بشكل أشمل. ومن المتوقع على سبيل المثال أن توفير الخدمات التي تستخدم اتصالات ذات سعات عالية بأسعار معقولة سيرفع من وتيرة انتشار خدمات المعلومات وكثافتها.

٢/١. التحوُّل نحو الإطار التنظيمي المتكامل

إن التحول إلى الإطار التنظيمي المتكامل والذي سيتم إنجازه بالكامل في عام ٢٠٠٦، سيعمل على رفع كفاءة وفاعلية الأسواق العاملة في قطاع الاتصالات.

أ) يرتكز الإطار التنظيمي المعمول به حالياً على فرضية أن شركة الاتصالات الأردنية ستحافظ على هيمنتها في سوق خدمات الاتصالات الصوتية الثابتة. ورغم أهمية سوق خدمات الاتصالات الصوتية الثابتة إلا أن خدمات الاتصالات المتنقلة وخدمات نقل البيانات والمعلومات بدأت تحتل درجات أكثر تقدماً وأهمية. إن الحقيقة القائمة أن استمرار التقدم التكنولوجي الحالي والمستقبلي يجعل من الصعب ومن غير المنصف لبعض المرخصين استمرار الفصل بين خدمات الاتصالات الثابتة وخدمات الاتصالات المتنقلة أو بين خدمات نقل الصوت وخدمات نقل البيانات.

ب) ستنفذ هيئة تنظيم قطاع الاتصالات الإطار التنظيمي المتكامل الذي يأخذ بعين الاعتبار هذه الحقيقة ويعمل على إزالة الفروقات القديمة والمعيقات المرتبطة بالتعريفات الضيقة للخدمة ونوع التقنية وستتبنى توجهاً أعم يقضي بترخيص جميع أنواع الخدمات. إن هذا التوجه سيمكن الهيئة من تبني دور أقل تدخلاً وأقل مواجهة في تنظيمها للسوق و يتيح لها المجال لتخفيف التركيز على الإلزام بتنفيذ شروط الترخيص والتوجه نحو المزيد من التركيز على تحقيق المنافسة الحقيقية.

ت) إنه من الضروري أن يتم رسم ملامح هذا الإطار التنظيمي المتكامل للترخيص، منذ الآن والذي لن يدخل حيز التنفيذ بالكامل قبل عام ٢٠٠٦ وذلك لأخذه بعين الاعتبار عند بدء الترخيص في العام ٢٠٠٥.

٢. عناصر برنامج الترخيص للعام ٢٠٠٥

٢/١. قانون الاتصالات يحدد المتطلبات

تنص المادة ٢٠ من قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ على: "لا يجوز إنشاء شبكات اتصالات عامة أو تشغيلها أو إدارتها أو تقديم خدمة الاتصالات العامة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك وفق أحكام هذا القانون".

٢/١/١. الرخص الفردية والفئوية

وعليه، واعتباراً من تاريخ الأول من كانون الثاني ٢٠٠٥، فإنه سيتم إصدار تراخيص لجميع مزودي الخدمات الجدد وللمرخصين الفئويين الحاليين بحيث تكون هذه التراخيص على شكل يسمح بالتحوّل للإطار التنظيمي المتكامل التام والذي سيتم شرحه لاحقاً في هذه الوثيقة.

أ) سيكون الحصول على رخص فردية مطلوبا من جميع مشغلي شبكات الاتصالات العامة والتي يتم تشغيلها بغرض تقديم خدمات اتصالات عامة باستخدام موارد نادرة. والمقصود بالموارد النادرة هنا هي الطيف الترددي وحقوق استخدام المرافق العامة والأرقام الهاتفية من خطة الترقيم الوطنية. وستكون رسوم الحصول على هذا النوع من الرخص الفردية ١٠٠,٠٠٠ مائة ألف دينار أردني.

ب) سيكون الحصول على رخص فئوية مطلوباً من جميع مزودي خدمات الاتصالات العامة ممن لا يستخدمون موارد نادرة أو أولئك الذين تقرر الهيئة أن استخدامهم للموارد النادرة ليس له اثر ملموس على تلك الموارد. وستكون رسوم الحصول على هذا النوع من الرخص ٣٠,٠٠٠ ثلاثون ألف دينار أردني.

إن المتطلبات المتعلقة بالطلب ومعايير التأهل ذات العلاقة بالرخصة الفردية ستكون أكثر تشدداً من تلك التي ستُطبق على الرخص الفئوية.

ستحتفظ الهيئة بحق تعديل رسوم الحصول على الرخص إذا نشأت حاجة أو ظروف استثنائية تستدعي ذلك، وستعلن الهيئة عن مثل ذلك التعديل والحالات التي تسري عليها قبل البدء بتطبيقها على الطلبات الجديدة للحصول على الرخص.

سيكون على جميع المرخص لهم دفع رسوم ترخيص سنوية تمثل نسبة مئوية من عوائد الأنشطة المرخصّة، والتي تغطي تكاليف الهيئة لقاء تنظيم السوق.

٢/١/٢. الاستثناءات المتعلقة بالموارد النادرة

ذكر سابقا أن الاختبار الذي سيطبق لتحديد ما إذا كانت الرخصة الفردية هي المنشودة بدلاً من الرخصة الفئوية تعتمد على ما إذا كان مقدم طلب الترخيص ينوي السعي لتأمين استخدام الموارد النادرة. كما ورد أيضاً أن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات ستحتفظ بالصلاحية اللازمة لإجراء ذلك الاختبار وتقرير ما إذا كان استخدام الموارد النادرة لا يستنزفها بشكل ملموس أو انه لا يخلق عائقا تنافسياً. وإذا توصلت الهيئة إلى مثل هذا قرار سيسمح لمقدم الطلب العمل ضمن رخصة فئوية بدل من رخصة فردية.

وفيما يلي بعض الأمثلة المحددة لتأكيد وتوضيح الحالات التي تنوي الهيئة ممارسة صلاحيات اتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد النادرة:

١. استعمال المحطات الأرضية الصغيرة (VSAT) طالما كان استخدامها للموارد النادرة قاصراً على استخدام

الطيف الترددي المخصص لهذا النوع من المحطات في منظومات الأقمار الصناعية العاملة في المدار وفق تعليمات الاتحاد الدولي للاتصالات.

٢. استعمال الطيف الترددي المخصص في الخطة الوطنية للترددات على أساس الاستخدام الثانوي أو على أساس عدم التداخل وكمثال على ذلك الطيف غير الخاضع للترخيص والمستخدم لأغراض (الواي فاي).

٣. استخدام رموز الاتصال لتمرير الاتصالات لتمكين الحصول على خدمة الاختيار المسبق للمشغل.

٤. استخدام نظام الإشارة الدولي (ISPC).

٢/٢. معالجة وضع شركة الاتصالات الاردنية ومرخصي الخدمات اللاسلكية المتنقّلة العامّة

لن يتم إصدار تراخيص جديدة لتصبح سارية المفعول اعتباراً من الأول من كانون الثاني ٢٠٠٥ لشركة الاتصالات الأردنية والمرخص لهم الحاليين بتقديم الخدمات اللاسلكية المتنقلة العامة، وبدلاً من ذلك فإنه سيتم إمهالهم لمدة سنة إضافية للتحوّل لإطار الترخيص والتنظيم المتكامل والذي سيطبق (اعتبارا من كانون الثاني ٢٠٠٦) وفقاً للنصوص ذات العلاقة الواردة في قانون الاتصالات واتفاقيات التراخيص الحالية وإتمام أي إجراءات ضرورية (إن وجدت) في أي منهما، وكذلك أي إجراءات تضعها الهيئة للتأكد من المعاملة المتكافئة والعادلة بين المرخص لهم الحاليين، وبينهم وبين المتقدمين للحصول على رخص فردية. هذا ولن يكون هنالك ما يحول دون قيام أي من هؤلاء المرخص لهم من التحول للترخيص المتكامل خلال العام ٢٠٠٥ إذا رغبوا بذلك.

٣/٢. لا قيود على الخدمات المزودة او على وسائل ترويدها

ضمن سياق إجراءات تقديم الطلب وإجراءات فرض الرسوم الأولية، وفي ما عدا الحدود التي تضمن عوامل السلامة العامة، والاعتبارات الأمنية، واستخدام الموارد النادرة والمحددات التقنية، لن يتم وضع أي قيود على عدد التراخيص المنوي إصدارها، أو على أنواع خدمات الاتصالات غير اللاسلكية المتنقلة العامّة ومداها ، أو على أنواع الشبكات المستخدمة لتقديمها. وستقوم الهيئة بدعم استعمال تقنيات جديدة من خلال وضع التعليمات المتعلقة بالحصول على الموافقات النوعية للأجهزة وتسهيل آليات الحصول على هذه الموافقات.

سيطلب من المتقدمين بطلبات للحصول على التراخيص توفير معلومات مفصلة عن التقنية المنوي استخدامها والخدمات المنوي تزويدها، وإبلاغ الهيئة عن أي تغيير لاحق يطرأ على هذه الخدمات أو التقنيات. ولن يتم إصدار التراخيص الجديدة لخدمات أو تقنيات محددة بعينها ولكن لجميع أو أي من أنشطة الاتصالات. ويستثنى من ذلك تقديم الخدمات التي تمثل النشاطات المرخصة للشركات التي تقدم خدمات الاتصالات اللاسلكية المتنقلة العامّة.

لا تنوي الهيئة، بصفة عامة، فرض التزامات أو محددات لتحقيق تغطية جغرافية معينة للخدمة على المرخص لهم الجدد. وتفضل أن تتيح لقوى السوق أن تقرر مدى هذه التغطية الجغرافية المطلوبة. ومع ذلك، قد تظهر أوضاع استثنائية يكون فيها فرض التزامات بتوفير هذه التغطية كإجراء مناسب لصالح إيجاد المنافسة العادلة أو لأسباب أخرى ملحّة بما في ذلك التوافق مع السياسة العامة للحكومة. وإذا ما ظهرت مثل هذه الظروف فستطرح الهيئة الموضوع للاستشارة العامة قبل أن تفرض التزامات من هذا القبيل على صورة ملاحق تُضاف على التراخيص أو من خلال تعليمات تنظيمية محددة.

٤/٢. تكافؤ الفرص للمرخص لهم الحاليين والجدد

من الأهمية بمكان عدم الإجحاف بحقوق المرخص لهم الحاليين الذين لا يتوجب عليهم الانتقال للإطار الجديد قبل عام ٢٠٠٦. وعليه، وابتداء من شهر كانون الثاني ٢٠٠٥، وفي حال رغبة شركة الاتصالات الأردنية أو رغبة المرخص لهم بتزويد مختلف أنواع الخدمات اللاسلكية المتنقلة العامّة القيام بتقديم خدمات إضافية غير تلك المسموح بها بموجب رخصهم الحالية، فسيكون بإمكانهم تقديم طلبات للحصول على ترخيص بموجب إجراءات الترخيص الخاصة بالعام ٢٠٠٥ التي تم شرحها آنفاً، شريطة أن تمنح الرخصة لشركة فرعية أو تابعة وليس لنفس الشركة. فعلى سبيل المثال، إن منح ترخيص جديد سيسمح لمرخصي الخدمات اللاسلكيّة المتنقّلة العامّة بتزويد خدمات الاتصالات الدولية كخدمات

مستقلة ومن خلال شركة فرعية أو تابعة للشركة الأم وبطريقة تنهي انفرادية شركة الاتصالات الأردنية ضمن هذه الفئة من الخدمات وبالتالي توفر ميزة إضافية لمرخصي الخدمات اللاسلكية المتنقلة العامّة.

كما أن هناك أهمية كبيرة للتأكيد للمشغلين الجدد والمرخصين الحاليين الذين ستحوّل رخصهم وفق الإطار المتكامل الجديد قبل حلول عام ٢٠٠٦، بأن الجهود ستستمر لتحقيق التعادل في إجراءات الترخيص. ووفقاً لذلك، فإن أي تراخيص يمكن منحها لشركات فرعية أو تابعة لشركة الاتصالات الأردنية أو لأحد مرخصي الخدمات اللاسلكية المتنقلة العامّة بموجب برنامج ترخيص العام ٢٠٠٥، سوف تتضمن إقراراً بأن القبول بإصدار رخصة لشركة فرعية أو تابعة، يعني وجوب انتقال اتفاقيات الترخيص الحالية إلى إطار الترخيص والتنظيم المتكامل بمجرد تطبيقه (المتوقع في الأول من كانون الثاني ٢٠٠٦).

٢/٥. البيئة المتطورة

لقد تم التوضيح سابقا في هذه الوثيقة أسلوب التدرج للوصول إلى إطار التنظيم والترخيص المتكامل. أي أن منهجية الترخيص التي تم اعتمادها تعني أن المرخص لهم سيخضعون تدريجيا لأحكام تنظيمية عند إصدارها وإحلالها محل ما يوازيها من الشروط التفصيلية الموجودة في رخصهم وملاحقها. وبحلول العام ٢٠٠٦ سيكون الهيكل التنظيمي المتكامل موضع التنفيذ ضمن الإطار التنظيمي المتكامل.

ولاحتمالية تخوف بعض من أن تمارس الهيئة إجراءات أو تصدر قرارات تنظيمية تحكميّة فإن الهيئة تتعهد بأن تواصل الالتزام بأصول وضع قراراتها بعد إجراء المشاورات المفتوحة وبعد نشر نتائج تلك المشاورات، باستثناء الحالات الطارئة التي يتعذر معها إجراء تلك المشاورات.

يجب التنويه إلى أنه وأثناء مرحلة التحول (خلال عام ٢٠٠٥) إلى الإطار التنظيمي للترخيص المتكامل في العام ٢٠٠٦، فقد تظهر مسائل تتعلق بعدم التعادل في الترخيص و التنظيم بين المرخص لهم، وعليه فإن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات تؤكد التزاماتها نحو المرخصين الحاليين بأنها سترتب برنامجها للترخيص والتنظيم بحيث تُبقي على أساسيات التعادل بين المرخصين. ومن الواضح فإن عدم التعادل في التعامل سيكون مناسباً في الحالات التي تتعلق بالحماية، ومنها الحماية ضد استغلال القوة السوقية أو شؤون أخرى تتصل بالهيمنة.

٣. النشاطات خارج نطاق متطلبات الترخيص للعام ٢٠٠٥

في خضم تحديد توجه الترخيص للعام ٢٠٠٥ فإنه من الضروري تحديد النشاطات التي يمكن مزاولتها دون الحاجة لترخيصها.

١/٣. السعات الدولية ونقاط الربط

إن توفير خطوط اتصالات دولية بسعات عالية يعد عاملاً مهماً لتطوير قطاع الاتصالات في الأردن ولسوق تكنولوجيا المعلومات والخدمات المعتمدة عليها. إن هذه السعات، والتي أهمها يأتي من خلال الكيبل البحري (FLAG)، الذي يوفر نقل الاتصالات عبر الألياف الضوئية إلى مختلف أنحاء العالم، كانت وما زالت تحت سيطرة شركة الاتصالات الأردنية، وعلى ضوء ذلك فلم يسبق أن برزت الحاجة للبحث في قضية ترخيص وتنظيم استخدام المخارج الدولية بما في ذلك الكيبل البحري المذكور.

ولأغراض التعامل مع المرحلة القادمة فقد توصلت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات إلى أن مشغلي الكوابل البحرية ليسوا بحاجة للترخيص لغايات تزويد وتمديد الكيبل حتى نقطة التقائه بشبكة اتصالات عامة أخرى داخل الأردن. أما تزويد الخدمة من نقطة الربط داخل الأردن فيعتبر نشاطا يجب ترخيصه. وستطبق هذه الأحكام أيضا على المنظومات المماثلة للاتصالات عبر الأقمار الصناعية.

أما فيما يتعلق بنقاط الربط للسعات الدولية، فإن الهيئة تنوي أن تخضعها للتنظيم للتأكد من أنها ستكون متاحة لاستخدام مزودين آخرين إضافة إلى شركة الاتصالات الأردنية.

ستقوم الهيئة بتخفيض مستوى التنظيم المطبق حالياً على شركة الاتصالات الأردنية، والذي اقتضته سيطرتها الحالية على نقاط الربط، وذلك في ضوء تطور المنافسة على هذه النقاط أو في حالة توافر بدائل دولية جديدة.

٢/٣. الموجودات التي من الممكن استغلالها

إن لدى الأردن مصادر أساسية من وسائط نقل الاتصالات غير مستغلة لتزويد خدمات الاتصالات العامة. وإن عدم استغلال تلك الوسائط لا يعد مجديا اقتصاديا. وعلى أي حال، فأنه من الضروري أن يتم تحديد متى يكون إتاحة تلك الموجودات والحقوق وجعلها جاهزة لتقديم خدمات اتصالات عامة ظرفاً مناسباً للترخيص. وعليه فقد قررت الهيئة تطبيق الآتي:

أ) إذا كانت نشاطات مالكي الموجودات محصورة فقط بتحويل حقوق استعمال هذه الموجودات أو عناصر منها إلى الغير فلا توجد حاجة لترخيص هذه الأنشطة. ويمكن لهذه الموجودات أن تشمل على سبيل المثال، شعيرات غير مضاءة من الكيبل الضوئي أو ما يسمى بالشعيرة المعتمة. ويطبق هذا الوضع على الرغم من كون الجهة التي يتم نقل الموجودات إليها تستخدمها لتقديم خدمات اتصالات ويتوجب بالتالي ترخيصها.

ب) إن منح الحق باستخدام المرافق العائدة لجهة ما (الأعمدة، الأبراج، الكوابل، خطوط السكك الحديدية، أو الأراضي) إلى طرف ثالث لا يجعل مانح ذلك الحق مزودا لخدمة اتصالات، وعلى الرغم من أن مستغل ذلك الحق قد يقوم باستخدامه لأغراض تقديم خدمات اتصالات والذي يكون هو الذي يحتاج إلى الترخيص.

٣/٣. خدمات التكاليف المضافة

إن تزويد خدمات التكاليف المضافة سيستمر على أنه نشاط غير خاضع للترخيص.

٤. إنجاز الإطار التنظيمي المتكامل خلال العام ٢٠٠٦

يوضح وصف برنامج التراخيص للعام ٢٠٠٥ أنه سيكون متماشياً من ناحية الشكل مع مقترح الإطار التنظيمي والترخيص المتكامل الذي سينجز بعد استكمال الإجراءات الضرورية في ظل متطلبات قانون الاتصالات واتفاقيات الترخيص الحالية.

إن الترخيص ضمن الإطار التنظيمي المتكامل النهائي سيتشارك مع برنامج العام ٢٠٠٥ بالمزايا، حيث أنه لن يكون هناك تمييز بين أنواع الخدمة أو القطاعات أو التقنيات أو البنى التحتية. وبالتالي، فإنه وبحلول العام ٢٠٠٦ ، فإن الإطار سيشمل شركة الاتصالات الأردنية والمرخص لهم لتقديم الخدمات اللاسلكيّة المتنقلة العامّة.

بموجب إطار التنظيم المتكامل فإن تزويد الخدمة سيستمرّ في أن يكون محميّاً بموجب التزامات الخدمة الشمولية المفروضة على مزودي الخدمات الشمولية المصنفين وحسبما تفرضه سياسة الحكومة في هذا الخصوص. وقد يصار، في الوقت المناسب، إلى ربط التزام تزويد الخدمة الشمولية بتأسيس صندوق لدعم هذه الخدمة.

١/٤. تمكين تغيير التوجه نحو تنظيم السوق – ضمان المنافسة

عند شمول كافة المرّخصين ضمن إطار تنظيمي مشترك سيصبح بإمكان هيئة تنظيم قطاع الاتصالات أن تتأكد من وجود منافسة عادلة في السوق عبر أنظمة ذات رؤية شمولية لتزويد الخدمات بدلا من – وكما هو الحال الآن- عبر البنود المختلفة في اتفاقيات التراخيص.

سيقوم هذا الإطار التنظيمي، وضمن حدود عوامل السلامة العامة، وتوافر الموارد النادرة، بإتاحة الفرص

للمرّخصين الحاليين لتوسيع نطاق عملهم والسماح لجميع الداخلين للسوق بالتطوير والتنافس وفق شروط متكافئة.

إن تفاصيل التنظيم الذي سيكون مطلوبا وبرنامج تطوره قد تم ترتيبه في القسم الخامس من هذه الوثيقة.

تعتبر هيئة تنظيم قطاع الاتصالات أن التطور إلى الإطار المتكامل للترخيص والتنظيم للترخيص هو أمر محوري لتطور قطاع الاتصالات بالشكل الأمثل.

٤/٢. واردات الحكومة

يجب أن يكون جلياً أن الهدف من الإطار التنظيمي المتكامل هو أن تحتوي الرخص كافة على شروط مشتركة. إن الوضع الحالي هو أن أحد بنود رخصة شركة الاتصالات الأردنية والمرخصين لتزويد أنواع الخدمات اللاسلكية المتنقلة العامّة ينص على التزامهم بمشاركة العوائد مع الحكومة.

إن التزام شركة الاتصالات الأردنية بمشاركة العوائد مع الحكومة ينتهي في ٣١ كانون أول ٢٠٠٤ بموجب البند الوارد باتفاقية ترخيصهم.

سيستمر التزام مشاركة العوائد مع الحكومة لمرخصي الخدمات اللاسلكيّة المتنقلة العامّة بموجب بنود اتفاقيات الترخيص القائمة.

في ظل الإطار التنظيمي المتكامل سيتم الحفاظ على ما تبقى من التزامات ذات علاقة بالمشاركة في العوائد وأي ترتيبات أخرى وذلك من خلال تنظيمات محددة.

وتبعاً لذلك فإن عوائد الحكومة التي ستبقى متحققة بعد انتهاء انفرادية شركة الاتصالات الأردنية لن تتأثر بتغيير الإطار التنظيمي ويجب أن لا تمثل عاملاً للبحث في برنامج الترخيص.

٥. خطة العمل

أخذت الهيئة بعين الاعتبار بعناية مواردها وأعدت خططاً مفصلة لتمكنها من تحقيق الأهداف. إن تعزيز موارد الهيئة سيكون ضروريا لفترة تبني فيها قدراتها. وللوصول لهذه الغايات فقد أعربت بعض الجهات المانحة عن استمرار دعمها لمهام معينة، واستدرجت الهيئة عروضاً للتعاقد على خبرات استشارية لتنفيذ مهام أخرى.

إن المهام الضّروريّة المطلوبة موضحة من خلال الرّسم التّوضيحيّ المرفق في الملحق رقم ٢.

بعد قيام مجلس الوزراء بالموافقة على برنامج الترخيص ستقوم هيئة تنظيم قطاع الاتصالات باتخاذ الإجراءات التّالية:

١. إصدار وثيقة توضيحية للمرخص لهم الحاليين والمستثمرين المحتملين والمشغلين الجدد والناس عامة. وستتضمن هذه الوثيقة بالتفصيل إجراءات تقديم طلب الترخيص والمعلومات المطلوبة ومعايير الموافقة على الطلب أو رفضه، ونموذج عن الرخصة. كما ستبين هذه الوثيقة وضع برنامج الترخيص الجديد نسبة إلى الاقتراحات التي تقدمت بها الهيئة سابقاً بهذا الخصوص في عملية الاستشارة العامة التي أجرتها وفي ظل الردود التي تلقتها عقب تلك العملية.

٢. لاحقاً للإعلان عن هذه الوثيقة ستبدأ الهيئة بتلقي طلبات الترخيص وستقوم، حيثما يكون مناسباً، بمنح تراخيص وذلك لتمكين المشغلين الجدد من البدء بتزويد خدماتهم خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٥ إن أرادوا ذلك.

٣. ستستمر الهيئة بعملية الترخيص بصورة دائمة، وبالتالي فبالإمكان الاستمرار بتقديم الطلبات في أي وقت للحصول على الرخص ذات العلاقة بالطلب وحسب الأصول.

٤. مع بداية عام ٢٠٠٥، ستبدأ هيئة تنظيم قطاع الاتصالات باتخاذ إجراءات رسمية، وكذلك مشاورات وحوارات ضرورية لغايات ترحيل اتفاقيات ترخيص شركة الاتصالات الأردنية والشركات المرخص لهم بتقديم الخدمات اللاسلكيّة المتنقلة العامّة، وحيثما يكون ضرورياً من تبقى من الشركات المرخص لها بموجب رخص فئوية، إلى الإطار المتكامل الذي سيطبق في العام ٢٠٠٦. وسيكون لشركة الاتصالات الأردنية والشركات المرخص لها بتقديم الخدمات اللاسلكيّة المتنقلة العامّة الانتقال طواعية إلى الترخيص الجديد خلال العام ٢٠٠٥.

٥. ستقوم الهيئة بتعيين مستشارين، بالإضافة إلى الحاليين، وذلك لغايات القيام بما يلي:

أ. مساعدة الهيئة في إعداد التعليمات التنظيمية الضرورية لتفعيل المنافسة الكاملة في السوق وتساعد على التحوّل نحو الإطار التنظيمي المتكامل.

ب. مساعدة الهيئة في تعزيز معارفها وقدراتها بدرجة كافية من أجل وضع الإطار التنظيمي المتكامل موضع التنفيذ.

٦. سيتم وضع خطة مفصلة لإصدار التعليمات التنظيمية حسب التوقيتات المبينة في الرسم التوضيحي في المرفق٢، ويتطلب وضع تلك التعليمات موارد، بعضها متوافر لدى الهيئة وبعضها الآخر سيتم توفيره في القريب العاجل. إن التسلسل الذي سيُتبع في إصدار تلك التعليمات التنظيمية وتطبيقها أمر في غاية الأهمية. وإن إصدار هذه التعليمات التنظيمية سيتم بعد القيام بعمليات الاستشارة العامة وفقاً للصلاحيات الممنوحة للهيئة بموجب قانون الاتصالات.

٧. خلال العام ٢٠٠٦ سيتم استكمال نقل كافة التراخيص إلى الإطار المتكامل للترخيص والتنظيم والذي تم الإشارة إليه في القسم رقم ٤ من هذه الوثيقة مع مراعاة ما ورد من نصوص ذات علاقة في قانون الاتصالات واتفاقيات الترخيص القائمة.

ملحق ١ – الفقرات ذات العلاقة منسوخة من وثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد – والتي تم الإعلان عنها في شهر ايلول ٢٠٠٣

٣٧. تؤكد الحكومة أن الانفرادية التي تتمتع بها شركة الاتصالات الأردنية في جوانب أساسية من قطاع الاتصالات سيتم إنهاؤها فعلاً بحلول الحادي والثلاثين من كانون الأول ٢٠٠٤.

٣٨. تقرر الحكومة أن يتم فتح سوق الاتصالات الثابتة بالكامل لمزيد من التنافس في تزويد الخدمات في أقرب وقت ممكن عملياً بعد انقضاء فترة الانفرادية في الأول من كانون ثاني ٢٠٠٥.

٣٩. تقرر الحكومة أن تقوم الهيئة بتجهيز مقترح واضح وصريح للتراخيص الإضافية المنوي طرحها في هذا القطاع متضمناً شروط الرخص ومتطلبات المتقدمين و إجراءات التراخيص. وأن يتم الإعلان عن هذا المقترح ونشره للاستشارة واستمزاج وجهات نظر أصحاب العلاقة من القطاعين العام والخاص بأسرع وقت ممكن عملياً وقبل تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠٠٤. وعلى أن يتم تقديم هذا المقترح فور إعداده بصيغته النهائية إلى مجلس الوزراء للبحث واتخاذ القرار خلال أسبوعين من تاريخ تقديمه. إن الهدف هو بدء عملية استدراج طلبات الترخيص اعتبارا من مطلع شهر ايلول ٢٠٠٤.

٤٠. تقرر الحكومة، ضمن الحدود التي تضمن عوامل السلامة العامة والاعتبارات الأمنية والمحددات التقنية، أن لا يتم وضع أي قيود على حدود أو نوع الخدمات الثابتة المنوي ترخيصها. ولكن بالإضافة لذلك فإن الحكومة تقرر أن لا يستثنى استخدام أي نوع من التكنولوجيا المجدية في تقديم الخدمات. كما ستدعم الحكومة أي قرار تتخذه الهيئة

بتخفيض مقدار التنظيم عندما لا تكون هناك مبررات موضوعية للترخيص أو التنظيم لخدمة معينة يراد تقديمها وحسب ما ورد في الفقرة (س) من المادة (٦) من قانون الاتصالات

٤١. تقرر الحكومة أن تكون المنافسة لشركة الاتصالات الأردنية مقتصرة على القطاع الخاص. وبناءً على الالتزامات الدولية التي التزم بها الأردن من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وغيرها من الاتفاقيات التجارية، تقرر الحكومة ألا تفرض أي قيود أو معيقات غير مبررة أمام الراغبين في الاستثمار في السوق سواء المتعلقة بجنسية المالكين أو انتقال رؤوس الأموال وما إلى ذلك.

٤٢. تؤكد الحكومة ضرورة أن تستجيب شركة الاتصالات الأردنية بشفافية و بشكل بناء لاعتبارات وحقيقة المنافسة القادمة.

٤٣. تقرر الحكومة أن تخضع شركة الاتصالات الأردنية لمعايير تنظيمية فاعلة ضمن الفترة المتبقية من وضعها الانفرادي، وعليها أن تحترم جميع جوانب اتفاقاتها مع الحكومة. ويجب أن يكون الهدف الأساسي لهذه الإجراءات والمعايير التنظيمية إزالة التشوهات القائمة من ممارسات تسعيرية غير ملائمة أو ربحية مفرطة من بعض الخدمات إن وجدت، وخلق بيئة يمكن إدخال التنافس إليها في الوقت الملائم. بالإضافة إلى ذلك أن يتم إلزام شركة الاتصالات الأردنية، خلال سريان فترة الانفرادية الممنوحة لها، بتوفير خدمات معينة تقع ضمن حدود انفراديتها، بأسعار وشروط عادلة عندما يوجد طلب حقيقي وبحجم معقول على تلك الخدمات.

٤٤. تقرر الحكومة أنه عند انتهاء فترة الانفرادية أن تبقي شركة الاتصالات الأردنية معرضة للرقابة التنظيمية الملائمة، على أساس أنها في الأغلب ستبقى، لفترة زمنية بعد ذلك، مهيمنة أو ذات قوة كبيرة في بعض جوانب السوق.

٤٥. تقرر الحكومة أن يتم نشر التعليمات التنظيمية المزمع تطبيقها قبل وبعد انتهاء فترة الانفرادية الممنوحة لشركة الاتصالات الأردنية، وذلك بأقرب وقت ممكن، لتوجيه أصحاب العلاقة والمهتمين والمستثمرين المحتملين في القطاع وعلى أن يتم هذا النشر بأقرب وقت ممكن عملياً و قبل تاريخ ٣١ آذار ٢٠٠٤.

٤٦. الأهداف المحددة والغايات المرجوة من هذه السياسة

٤٧. إزالة تكاليف الكفاءة المنخفضة للاحتكار في قطاع الاتصالات الثابتة، وذلك من خلال الإجراءات التنظيمية الضرورية على المدى القصير، ومن خلال تأثير التنافس المفتوح بعد ذلك. إن كلفة الاحتكار قد تشمل ربحية مفرطة من بعض الخدمات، وتشوهات قائمة نتيجة الدعم البيني بين بعض الخدمات، أو بين عناصر بعض الخدمات. لذا فمن الضروري التوصل إلى وضع معين يتيح إرسال المؤشرات الاقتصادية الصحيحة إلى السوق، وبالتالي تشجيع الاستثمارات البديلة المناسبة في البنى التحتية.

٤٨. تعزيز تنوع الخدمات وتوافرها وجودتها بالنسبة إلى مستوياتها الحالية وتوسيع الخيارات بين الجهات المقدمة لهذه الخدمات. حيث انه من الضروري أن يضاهي مستوى خدمات الاتصالات الثابتة في المملكة مستويات الخدمات المتاحة في الدول المناظرة. ولهذا تأثير مهم في جذب الاستثمار و نمو الاقتصاد وتطوره وفي زيادة كفاءة القوى العاملة وفي تحقيق أهداف الحكومة في التنمية الاجتماعية.

٤٩. وهناك أهداف محددة ضمن الإطار العام الساعي لتحقيق التقدم والنمو في هذا القطاع. هذه الأهداف تتضمن الأمور الآتية دون أن تقتصر عليها: إدخال خدمات اتصالات دولية منافسة و بديلة، وتوفير سعات ومخارج دولية بديلة، واستغلال التكنولوجيا الحديثة خاصة في مجال نقل المعلومات، بالإضافة إلى استخدام الأنظمة والتكنولوجيا التي تتيح تقديم الخدمات المتعددة المتنوعة.

٥٠. إن احد الأهداف و بصورة عامة، هو أن يوفر قطاع الاتصالات الثابتة التجهيزات والخدمات والعناصر الأساسية لتمكين قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بكافة فروعة ، البناء عليها وزيادة قيمتها المضافة بطرق مبتكرة. هذه العناصر الأساسية يجب أن تكون ضمن إمكانيات المستخدمين ومربحة لمقدميها في آن معاً، بحيث يتم التطور والإبداع وزيادة الملكية الفكرية للمجتمع.